دراسة حول:
دور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات

إصدارات

منظمة العمل العربية

Arab Labor Organization

www.alolabor.org

تقديم

يسعدني ان أتقدم اليكم بأوراق هذه الدراسة، والتي عكفت منظمة العمل العربية على إعدادها بحيث تكون إحدى مخرجات المنظمة للإجابة عن سؤال محوري متعلق **بدور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات الكبرى** ومسؤولياتها، كُلًا من موقعه، تأتي هذه الدراسة لتؤكد على حيوية وأهمية التعاون والتنسيق بين الشركاء الاجتماعيين ، والوقوف على التحديات التي تواجه وطننا العربي، والتي كشفت عنها بشكل كبير الأزمات المتتالية من التغير المناخي مرورا بجائحة " كوفيد – 19 " إلى النزاع الروسي – الأوكراني، مُخلفة أضرارا بليغة على وتيرة النمو الاقتصادي وضعف فرص التشغيل واضطرابات في سوق العمل، وصلت إلى حد تهديد أمنه الغذائي والصحي.

فالأزمات المتتالية كشفت عن عدد من المعوقات المزمنة التي ظلت تعاني منها أسواق العمل العربية وأعادتها للواجهة، مما حد من مستوى مجابهة هذه الأزمات بكفاءة، لخصتها الدراسة في رفع ست تحديات رئيسية، مرتبطة ببعضها البعض، وتتمثل في تحدي:

- الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي.
- البطالة المرتفعة خاصة في صفوف الشباب وضعف فرص العمل اللائقة.
- ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية وتدني نسب التغطية.
- ضعف منظومة التعليم والتدريب التقني المهني والبحث العلمي.
- المنافسة الشرسة، واتساع حجم الاقتصاد الغير المنظم، وضعف التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
- الأمن الغذائي.

إن هذه الأزمات، وما يرتبط ببعضها من تحديات مزمنة، تتداخل فيها عدة عوامل، ويتجاوز إيجاد حلول لها قدرات أطراف الإنتاج الثلاثة، ولنقل إرادة كل دولة على حدة، لأنها تتطلب مستويات متقدمة من التعاون الإقليمي، وأخرى من التعاون الدولي - أزمة التغير المناخي، واستثبات قواعد السلم الدولي- للأسف غير متاحة على الأمد القريب، والمتوسط، أو متاحة بشكل محدود، لكن ما نحن بصدده هنا في هذه الدراسة هو كيفية الوصول للتقليص من آثارها، والحد من مضاعفاتها، والرهان على رفع جاهزية دول الوطن العربي،

ومن خلال ذلك التصـدي لعدد من التحديات المزمنة التي ظلت تعاني بسـببها أسـواق عمل الدول العربية.

عدد من الأجوبة يمكن استشرافه من الرصيد المتوافر لدينا من تقارير، وتوصيات ودراسات والتي أكدت جميعها على أن الحوار الاجتماعي أثبت قدرته على مواجهة التحديات التنموية بوصـفه الأداة القادرة على ترسـيخ العلاقات الاجتماعية عامة، وعلاقات العمل بصـفة خاصة، وتسهيل إيجاد الحلول من خلال جمع كل الأطراف المعنية على طاولة الحوار، ودوره في تعزيز علاقات عمل عادلة، وسـليمة تضـمن حقوق طرفي الانتاج في إطار من التشـريع، والمأسسة، والحوكمة الرشيدة، وأن استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي، وتطوير أدواته يخلق مسارات، وتفاهمات تستجيب لمصالح مختلف أطراف الإنتاج، بما يضمن لأصحاب الأعمال احترام مصـالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها، وللعمال احترام حقوقهم، وتوفير بيئة العمل اللائق، والحماية الاجتماعية لهم"، فما بالك بمواجهة أزمات، وتحديات صـعبة أصـبحت تسائل الجميع.

فإذا كان نهج الحوار الاجتماعي الثلاثي هو الكفيل بالتوصـل لأنجع المقاربات والحلول، فإن الحوار المطلوب اليوم يجب أن يكون بصفة دورية دائمة ومستمرة يتحرر فيه أطراف الإنتاج الثلاثة من المسلمات، يتجاوز طرح المطالب الخاصة لكل طرف، وتقدير المصالح المشتركة، وأن يسـمو عن تحقيق مصـالح ضـيقة آنية، كما يتطلب تطوير واحترام الحرية النقابية لتمكين منظمات أصحاب الأعمال، والنقابات العمالية من القيام بأدوارهم كاملة.

ونعتقد هنا، أن منظمة العمل العربية، كآلية للعمل العربي المشـترك بين الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال، بإمكانها أن تلعب دورا فعالا، لتعبئة، وتنسيق، وتوجيه جهود مكوناتها الثلاثة للرقي بأطر الحوار الاجتماعي الثلاثي، الذي يبقى الإطار الأنسب والقادر على تعبئة كل الأطراف والوصول إلى التوافقات المطلوبة ، وأن تكون الحلول المقترحة فعالة وتتخذ بناء على دراسـات موثوقة، هدفها الأخير: **تعزيز النمو الاقتصـادي المستدام والعمل اللائق وربح رهان زمن الانتقالات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال "عقد اجتماعي جديد للتنمية ".**

كما لا يسعني هنا، إلا أن أستحضر معكم خلال فصول هذه الدراسة والتي جاءت متوافقة مع عدد من القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة خلال الدورة العادية الحادية والثلاثون المنعقدة بالجزائر- نوفمبر 2022، للعمل على المساهمة في بلورتها في مجالات اختصاصات منظمة العمل العربية.

وفقنا الله لما فيه خير وطننا العربي العزيز

فايز علي المطيري

المدير العام

مقدمة

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف عند أهم الأزمات وآثارها التي واجهت وتواجه الوطن العربي، والتي وجب التأكيد أنها كشفت عن عدد من التحديات والمشاكل، منها المزمنة التي كانت تعاني منها أسواق العمل في دول الوطن العربي - وإن بتفاوت بين دوله - مما ضاعف من مضاعفاتها السلبية على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، وحد من قدرة جاهزيتها لمواجهتها بفعالية.

فكل البيانات المتوافرة تشير إلى أن الأزمات التي عرفها ويعرفها العالم بدءا من انعكاسات التغير المناخي، مرورا بالأزمة المالية لعام 2008، وجائحة " كوفيد - 19 " ، وانتهاءً بالنزاع الروسي – الأوكراني، كان لها شديد الأثر، وألقت بظلالها على النمو الاقتصادي، وفرص العمل، والأوضاع الاجتماعية بالوطن العربي، وصولا إلى تهديد أمنه الغذائي، والصحي، وأنها عمقت لدى عدد من دوله أزمة ارتفاع مديونيتها الخارجية بشكل غير مسبوق، (ارتفع إجمالي الدين العام بالدول العربية متوسطة الدخل من 250 مليار دولار عام 2008 إلى 658 مليارًا عام 2020، وبدول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع من 117 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 576 مليارًا عام 2020)[1].

وهو ما يطرح السؤال عن المسؤوليات والأدوار التي يمكن أن تلعبها أطراف الإنتاج الثلاثة للحد، والتقليص من تداعيات الأزمات الآنية، والمستقبلية على أسواق العمل العربية، مما يتيح لها مقومات مواجهة الآني منها، والمستقبلي بكفاءة، والحد من آثارها السلبية على اقتصاداتها، وأوضاعها الاجتماعية.

أولا- أزمة ظاهرة التغير المناخي: مناخ دول المنطقة العربية معروف بمحدودية إن لم نقل قلة الموارد المائية المتاحة، خاصة في السنوات الأخيرة بعدد من دولها، والمساحات الزراعية في المجمل محدودة، وبفعل التغير المناخي أصبح عدد من دولها يعيش على إيقاع غير مسبوق من التراجع المسجل في سقوط الأمطار السنوية، وتوالي مواسم من الجفاف الحاد، وازدياد

[1] دراسة نشرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعنوان: "نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية"؛

نسب التصحر، وارتفاع مستوى البحر، والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، اندلاع حرائق دورية أجهزت على مئآت الآلاف من الهكتارات من الغابات، والغطاء النباتي، والثروة الحيوانية، خاصة بدول الجزائر، والمغرب، وتونس.

ومع ضعف السياسات المتبعة في مجال الزراعة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي، خاصة في تدبير ندرة المياه - اكتشفت دول الوطن العربي عجز انتاجها الزراعي عن توفير أمنها الغذائي الأساسي بسبب أنها ظلت ولسنوات عديدة رهينة سلاسل الإمدادات الدولية، فكلما اضطربت هذه السلاسل تأثر أمنها الغذائي مثلما حدث في أزمة " كوفيد – 19 " ومن بعدها تداعيات النزاع الروسي – الأوكراني.

ثانيا – أزمة جائحة " كوفيد – 19 ": والتي تضرر منها بشكل كبير كل الدول العربية، سواء التي يعتمد اقتصادها على عائدات النفط ومشتقاته، مع الانخفاض الكبير الذي سجلته أسعاره في السوق الدولية، أو تلك التي تعتمد على السياحة والأنشطة المرتبطة بها مع توقف حركة السياحة العالمية بسبب الإغلاق للحد من انتشار الوباء بتداعيات اقتصادية، واجتماعية عديدة تمثلت، على وجه الخصوص، في إفلاس آلاف من المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وفقدان الآلاف من فرص العمل، فوفق تقرير لمجموعة البنك الدولي (2021) تقدر التكلفة الاقتصادية لجائحة " كورونا " بمنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا بنحو 227 مليار دولار[2]، كما كشفت الجائحة عن المستوى المتدني لنسب تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية، وعدم كفاءتها، وعدم جاهزية المنظومة الصحية، إلى جانب الصعوبات الكبرى التي واجهت دول المنطقة في الحصول في مرحلة أولى على أدوات ووسائل الوقاية ثم العلاج، وفي مرحلة ثانية على اللقاحات.

ثالثا – أزمة النزاع الروسي - الأوكراني: وفق برنامج الغذاء العالمي في الشرق الأوسط فإن "روسيا وأوكرانيا مسؤولتان عن نحو 30 % من تجارة القمح العالمية، ومن ثم فإن أي اضطراب خطير في الإنتاج والتصدير يؤثر على الأمن الغذائي لملايين الأشخاص الذين يعانون بالفعل، تضخم أسعار الغذاء في بلدانهم"، وقبل اندلاع الأزمة الروسية - الأوكرانية في شهر فبراير/ شباط الماضي 2022، وصلت أسعار الغذاء العالمية إلى أعلى مستوياتها

[2] يوهانيس هوغيفين وغالديز لوبيز أسيفيدو، "آثار جائحة كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"؛ مجموعة البنك الدولي؛

بسبب ارتفاع الطلب، ونفقات الإنتاج، واضطرابات التجارة الدولية، وسلاسل الإمداد بعد جائحة " كوفيد – 19 "، ثم جاءت الحرب وما تلاها من عقوبات اقتصادية على روسيا، لتعمق حالة الاضطراب في أسواق السلع الزراعية، والطاقة.

إن روسيا تعد أكبر مصدر للقمح في العالم بـ 37.3 مليون طن سنويا، وأوكرانيا في المركز الرابع بـ 18.1 مليون طن سنويا، وتستحوذ الدول العربية وحدها على نحو 11 % من صادرات القمح العالمية، حيث تستورد 13.165 ألف طن من القمح من روسيا، وهو ما يشكل نسبة 35.3% من إجمالي صادرات روسيا من القمح، ونحو 7.598 ألف طن من أوكرانيا، وهو ما يمثل نسبة 42.1 % من إجمالي صادرات أوكرانيا من القمح.

ومع اندلاع هذا النزاع اكتشفت الدول العربية أنها كانت رهينة في توفير احتياجاتها من الغذاء، خاصة من الحبوب والزيوت، لكل من روسيا وأوكرانيا، وبموازاة ذلك سجل ارتفاع غير مسبوق في نسب التضخم، وبالتالي الأسعار، خاصة الطاقة والحبوب وبقية المواد الغذائية، فتقارير صندوق النقد الدولي لعام 2022 تشير إلى أن معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بلغ 14.8 % مقابل 7.3 % عن المتوسط المسجل بين عامي 2018 و2020، وهو ما يعني ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار المواد الاستهلاكية، وزيادة في معدلات الفقر والهشاشة، وإضعاف القدرة الشرائية لبقية فئات المواطنين، بمن فيهم الطبقة المتوسطة، مع تسجيل ارتفاع حجم الدين الخارجي للدول، مما أصبح يهدد مستقبل توازناتها المالية، ويدخلها في أزمات مالية حادة، خاصة الدول غير النفطية.

أزمات، كان وقعها حادًا على اقتصادات غالبية دول المنطقة العربية، وبالتالي على أسواق العمل، مخلفة آثارًا على الوضع الاجتماعي، الذي أصبح يسائل أطراف الإنتاج الثلاثة، ويطرح السؤال:

- كيف يتم الوصول إلى إيجاد أرضية بقواسم مشتركة للتصدي للأزمات، والحد من آثارها السلبية؟

- وكيف السبيل لمواجهة اقتصاد عالمي أصبح منزعا بالأزمات وعدم اليقين، ولنقل اقتصادًا يعيش على وقع عدد من الانتقالات المتسارعة؟

إن أسواق العمل تعيش على وقع تأثير الأزمات المتتالية، وعلى أنواع عدة من التحديات، كخفض مستويات البطالة المرتفعة لسنوات طويلة[3]، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية، والصحية، والتوسع المطرد للاقتصاد غير المنظم، وتحولات سريعة في سوق العمل مع الثورة الرقمية بكافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية، مما أوجد عددًا من المعوقات لمسايرتها، ومواجهة متطلباتها من طرف منظومة التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، وبقوانين عمل تواجه صعوبات متعددة في نفاذها مع انتشار مهن جديدة بمواصفات أخرى، ووفق أنماط غير قياسية للتشغيل.

أوضاع، كثيرا ما تم الحديث عنها عند وصف ملامح أسواق العمل العربية، لكن دون النفاذ لمعالجتها في العمق أو لتعثر الإصلاحات التي حاولت ذلك، وهنا نقتبس فقرة من مقالة رأي للأمين العام لجامعة الدول العربية رغم أنه كان يقصد فيها الأزمات السياسية التي تمر بها المنطقة العربية، إلا أنها تصلح في آن واحد في وصف ما يواجه أسواق العمل من صعوبات حدت من قدرتها لمواجهة الأزمات، بقوله " لقد استفحلت الأزمات العربية، واشتدت حدتها، واتسع نطاقها، وطال أمدها حتى كادت، من فرط اعتياد الناس عليها، وتعايشهم معها، تصبح هي القاعدة ودونها الاستثناء!، وهذا وضع جد خطير، حيث يسود الاعتقاد بأن غاية الممكن هو إدارة الأزمات وليس حلها، وأن المطلوب هو التكيف معها بدلا من اقتلاع جذورها ومجابهة مسبباتها[4] ".

من نافلة القول، ونحن نتحدث عن أدوار أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات، وما يعرفه العالم من انتقالات، خصوصا ما يتصل بالانتقال الطاقي، والتحول التكنولوجي، والاقتصاد الرقمي، والتغير المناخي، والتي ألقت بظلالها على عالم العمل بقوة، وتأثيرات ذلك على العلاقات المهنية في مختلف المجالات الصناعية والقطاعات والخدماتية أن نقر

---

[3] المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية حول "الأسباب الكامنة وراء الفشل المتوطن في الاقتصادات العربية في خلق فرص عمل كافية"

4 أحمد أبو الغيط؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ مقالة رأي؛ جريدة الشرق الأوسط "عشر ملاحظات على هامش الأزمات العربية"

باختلافها في المقاربات، وفي قراءة والتعاطي مع هذه الأزمات، وأسباب ضعف الجاهزية لمواجهتها، كل في موقعة، وأولوياته، والضغوطات التي **يتعرض لها:**

- **فالنقابات العمالية ترى أن أوضاع العمال تضررت بشكل كبير، وتراجعت قدرتهم الشرائية بشكل غير مسبوق مع موجات ارتفاع الأسعار حتى لمن كان محظوظا وحافظ على وظيفته، ناهيك عن الآلاف من العمال الذين فقدوا وظائفهم وبالتالي دخلهم، كما أن فرص العمل المتاحة أصبحت بدورها لا توفر شروط العمل اللائق في الغالب ولو في حده الأدنى مع الأنماط الجديدة للعمل الآخذة في الانتشار، وتوسع الحجم التشغيلي للاقتصاد غير المنظم، ونظم الحوكمة المتبعة والأنظمة الضريبية المنتهجة عدم العدالة، وضعف وتراجع الإنفاق العمومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية في الصحة و التعليم والسكن، وتنادي بانتقال عادل ومنصف لحفظ الحق في العمل اللائق...؛**

- **وأصحاب العمل، وجدوا أنفسهم في مواجهة المنافسة مع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات[5] ونمو الاقتصاد الرقمي من جهة والتوسع المطرد للاقتصاد غير المنظم من جهة أخرى، ومناخ أعمال غير مشجع في عدد من جوانبه، مما حد من استثماراتهم في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، وفي مواجهة دوامة غير مسبوقة مع ارتفاع أسعار المواد في السوق الدولية ومشكلات وصعوبات في سلاسل الإمدادات، ومع تحدي رفع الإنتاجية والجودة، أجبروا على الضغط، على عوامل الإنتاج وعلى رأسها قوة العمل؛**

- **والحكومات أصبح شغلها الشاغل البحث الصعب للحفاظ على توازنات ماليتها العمومية، ومواجهة ارتفاع مديونيتها الخارجية مع هذه الأزمات، خاصة مع جائحة "**

[5] انتقل عددها من 7000 شركة في أواخر الثمانينيات في العالم إلى نحو 80 ألف سنة 2015؛ بأكثر من 840.000 فرع عبر العالم؛ توظف نحو 75 مليون عامل ؛ وتمثل ثلثي حجم التجارة العالمية والمحرك الأول للانتشار العالمي لتيارات الاستثمار؛

كوفيد – 19 "، ومواجهة آثار النزاع الروسي - الأوكراني عليها، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني قلة موارد الطاقة لمواجهة ارتفاع أسعارها، وأسعار الغذاء، أضف لذلك موجات الجفاف الحادة، وتدهور سعر الصرف بالنسبة لعملتها الوطنية مقابل الدولار، ومستويات التضخم التي بلغت حدا كبيرا وما ينتج عنه من ارتفاعات متتالية في أسعار السلع الأساسية، وما لذلك من آثار لا تخفى على الوضع الاجتماعي بها، إلى جانب مجابهة ضغوطات مطالب النقابات العمالية، ومنظمات أصحاب الأعمال.

تجب الإشارة إلى أنه تم استخدام عددا من المؤشرات الإحصائية في هذه الدراسة، والاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات التي تعتبر إلى حد ما مرجعية دولية، وعربية، ومع ذلك تبقى في نظرنا للقياس، ولا تعكس بشكل دقيق ما هو عليه الواقع، لأنها شديدة التغير.

الجزء الأول: دول الوطن العربي في مواجهة أزمة ثلاثية الأبعاد

ما إن أخذت دول الوطن العربي في التعافي التدريجي والصعب من مخلفات أزمة جائحة " كوفيد - 19 "، حتى ووجهت بتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية. هذه الحرب التي " فاقمت أزمة ثلاثية الأبعاد: أزمة غذاء، وأزمة طاقة وأزمة اقتصاد، مما سيكون له آثاره المدمرة على أكثر الناس، والبلدان، والاقتصادات الهشة في العالم"6.

فدول الوطن العربي كانت من بين دول العالم التي تأثرت، ولو بشكل متفاوت، من تبعات هذه الحرب، فإذا كانت بعض دولها قد حققت إيرادات إضافية من ارتفاع أسعار الطاقة، فأخرى تضررت بشكل غير مسبوق من ذلك، لكنها في المجمل تلتقي في الأثر البالغ الذي شهدته من ارتفاع نسب التضخم، وأسعار الغذاء، والمواد المستوردة، وسعر الصرف، مما تضررت معه القدرة الشرائية للمواطن العربي، ووصلت في بعض دول المنطقة لاختفاء عدد من المواد الغذائية الأساسية، وعدد من أنواع الأدوية الأساسية من السوق.

فوفقا لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد العربي لشهر إبريل 2022، تعكس التوقعات ارتفاعا في معدلات التضخم بالدول العربية لعام 2022، ويأتي ذلك نتيجة للتحديات المترتبة عن اضطراب سلاسل الإمدادات الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية، والصناعية، ومواد الطاقة، ليسجل متوسط معدل التضخم نحو 7.5 % في عام 2022، مقابل 5.7% في عام 2021.

6 من كلمة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش؛ في تقديم "تقرير برنامج الغذاء العالمي"؛ الصادر في مايو 2022؛

فهي تستورد نحو 42 % من احتياجاتها من القمح، و23 % من احتياجاتها من الزيوت النباتية من أوكرانيا وروسيا بحسب برنامج الغذاء العالمي، فبعد شهر من اندلاع الحرب، ارتفعت أسعار القمح بشكل غير مسبوق، فعلى سبيل المثال بنسبة 47 % في لبنان، و15 % في ليبيا، و14 % في فلسطين، و11% في اليمن، ونحو 10 % في سوريا، ونحو 15 % في مصر، كما سجلت كلفة سلة الغذاء - الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية لأي أسرة – ارتفاعات كبيرة جدا في كل دول المنطقة، مسجلة على سبيل المثال في لبنان نسبة 351 %، وسوريا بنسبة 97 %، واليمن بنسبة 81 %، والامر المؤكد أن هذه الحرب لم تكن السبب الرئيسي في ذلك، فهناك، إلى جانب الأزمات الداخلية التي تمر بها بعض الدول، موجة الجفاف الحادة المتتالية التي عرفتها دول المنطقة الناتجة عن تداعيات أزمة التغير المناخي.

هل فاجأت أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره دول المنطقة العربية؟

في محاولة للبحث عن الجواب، وجدنا أنه منذ عام 2008 أصدرت " المنظمة العربية للتنمية الزراعية " خلال دورتها الثلاثين المنعقدة بالمملكة العربية السعودية " إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية "، والذي تضمن إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى " زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية والسكر"، ونص الإعلان على ضرورة " استنهاض همم القطاع العام، والخاص، ورجال الأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة... وحث حكومات الدول إلى الإسراع بتهيئة التشريعات، والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي[7]"، في السياق نفسه أصدرت المنظمة ذاتها " إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام "، في أبريل / نيسان الماضي الذي أطلق " استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030، والبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي "، والذي يهدف إلى "

[7] الدورة الثلاثين للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الأساسية بنسبة لا تقل عن 30% خلال السنوات العشر المقبلة[8]".

ورغم هذه التوجهات والطموحات المعبر عنها، وعدد من الدراسات التي أنذرت بتوقع أزمة في توفير الغذاء واصلت دول الوطن العربي اعتمادها، وبشكل متزايد، على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية، ولم تقم بإعمال الإصلاحات الضرورية لبلورة تلك الرؤية أو لم تتقدم في تفعيلها بالشكل المطلوب، ومع الارتفاع المسجل في معدل النمو السكاني السنوي الذي يقدر بما يقرب من 2%، مقارنة بنحو 1% عالميا خلال عام 2020. لم يرافق ذلك توسع يذكر في المساحات الزراعية خاصة من الحبوب، أو زيادة في عائدات المحاصيل الغذائية.

وهنا يجب تسجيل أن تقريرًا صادر عن الأمم المتحدة في عام 2017 بعنوان " الآفاق العربية 2030: فرص تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية " انتهى إلى أن "الاعتماد على الواردات الغذائية سوف يظل سائدا حتى عام 2030، وأبعد من ذلك[9] " بل سجل تراجعًا فيها.

وهو ما يطرح لسؤال: هل يعود ذلك لأسباب خارجة عن إرادة بلدان المنطقة، أم لقصور في السياسات المنتهجة في تحقيق الأمن الغذائي بها؟

بلا شك تتسم المنطقة العربية بالتفاوت بين دولها فيما يتعلق بنوعية تربة الأرض وكميات المياه المتاحة والموارد الطبيعية، والظروف المناخية، وباستثناء البلدان الخليجية التي تهيمن فيها الأراضي الصحراوية بطقس جاف في الغالب، فإن الإنتاج الزراعي يمثل أهمية كبيرة في بقية دول المنطقة، ولكنها لا تنتج ما يكفيها من القمح، والأرز، والخضراوات، والزيوت النباتية، وحبوب العلف، فتلجأ بدورها إلى استيرادها، ولطالما تم التساؤل عن أسباب عدم تخصيص مساحات أكبر من الأراضي المزروعة للسلع الغذائية الأساسية، ومنها الحبوب لتحقيق اكتفائها الذاتي من هذه المادة الأساسية.

---

8 إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

9 https://archive.unescwa.org

فمصـر تبقى البلد العربي الوحيد الذي يحقق إنتاجا سـنويا مسـتقراً إلى حد ما من الحبوب، بسـبب اعتمادها على مصـدر ري أراضـيها الزراعية، والشـرب من نهر النيل الذي يوفر نحو 97 % من احتياجاتها10، أما بقية البلدان العربية فيعتمد إنتاج الحبوب على الأمطار، وتتحكم فيه تقلبات الطقس، حيث يسـجل تفاوتًا كبيرًا في كمية الحبوب المنتجة سـنويا حسـب المواسـم ممطرة أو غير ممطرة، كالمغرب، والجزائر، وتونس، وسـوريا، والعراق مثلا.

فإذا كان الطقس والبيئة الجافة، على اعتبار أن " 90% من مسـاحة الوطن العربي تقع ضـمن المناطق الجافة جدا، الجافة، وشـبه الجافة، وتتميز بتباين كبير في كمية الهطول السـنوي للأمطار، إضافة إلى تباين كبير في توزيع الهطول خلال العام - فإن 72% من مساحة الوطن العربي تتلقى أقل من 100 مم سـنويا، ومسـاحة 18% تتلقى ما بين 100 و 300 مم، وفقط 10% تتلقى أكثر من 300 ملم، ويغطي التصحر 68% من المساحة الإجمالية، وأن ما يزيد على 90 مليون نسـمة يهددهم شـبح الجفاف، والفقر، إضافة إلى 500 مليون هكتار من الأراضـي الزراعية تحولت إلى صـحاري"[11]، وهو وضـع مرشـح أن يتفاقم، وأن يواجه الوطن العربي تحديات صعبة بسبب التغير المناخي، وضعف الجاهزية لمواجهته.

فالصعوبات التي تواجه توفير الغداء بشكل كاف ترجع إلى أن المنطقة العربية تعاني نقصًـا حادًا في المياه، وعدم كفاءة تدبيره لسـنوات، فوفق عدد من التوقعات فإن الشـرق الأوسـط، وشـمال إفريقيا سـتكون من أوائل المناطق في العالم التي سـتنضـب مصـادر مياهها، فنحو 80 إلى 90 مليونًا من سـكان المنطقة سـيعانون من شـكلًا من أشـكال "الإجهاد المائي" - الذي يحدث عندما يفوق الطلب على المياه الكمية المتاحة منها - وهو ما سـينتج عنه تدهور موارد المياه العذبة، بحلول عام 122025. وبحسـب منظمة اليونيسـيف، تقع 11 دولة من أكثر 17 بلدا افتقارا للمياه في العالم، في منطقة الشـرق الأوسـط، وشـمال أفريقيا، فالعراق مثلا إذا لم يتخذ أي إجراء بحلول عام 2050، و" في حال ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية،

---

10 وفق البنك الدولي، وعلى افتراض أن الموارد المائية المتاحة والنمو السكاني لا يزالان ثابتين، فإن مصر ستصل إلى حد الندرة المائية في عام 2033؛ مصر: تقرير المناخ والتنمية يحدد الإجراءات المناخية وفرص الاستثمار ذات الأولوية؛

11 يتصرف عن مقالة حول التصحر في الوطن العربي والعالم؛

12 تقرير لمؤسسة "كارنيجي للسلام الدولي في الشرق الأوسط"؛ فبراير/شباط 2022؛

وانخفاض الأمطار بنسبة 10%، سيفقد هذا البلد البالغ عدد سكانه 42 مليون نسمة، 20% من مياهه العذبة"، وفق البنك الدولي.

ومع أزمة التغير المناخي التي دخلها العالم منذ سنوات، فإن أزمة الغذاء تضاعفت بفعل الآثار المدمرة التي خلفتها على الإنتاج الزراعي، والحيواني في العديد من دول المنطقة، مع ارتفاع درجات الحرارة، وما رافقه من ندرة الأمطار من سنة لأخرى، وموجات الجفاف الحادة، وتوسع التصحر، مما أدى إلى انخفاض حاد في عائدات عدد من المحاصيل الرئيسية، وفي مقدمتها الحبوب بكل أنواعها، وتدمير آلاف الهكتارات من الأشجار، والغطاء النباتي، وضياع الثروة الحيوانية، وأرواح بشرية، نتيجة الحرائق المتتالية التي اندلعت، وبشكل كثيف في السنوات الأخيرة بكل من الجزائر، والمغرب، وتونس.

الأمر المؤكد أن العوامل الطبيعية وأزمة التغير المناخي ليست وحدها التي أدت إلى عدم تحقيق اكتفاء ذاتي من المحاصيل الغذائية الرئيسية، فالسياسات المتبعة بدورها، وفق عدد من الأبحاث، لم تعط القدر الكافي لتنمية الأرياف، وتوفير سبل العيش، والاستقرار، كما أنها لم تمنح الأولوية في خططها للمشروعات الزراعية وتطويرها، لا سيما تلك المتعلقة بالحبوب، ولم تنتهج سياسات ناجعة في مجال تدبير ندرة المياه إلا بشكل متأخر، ولم تدعم بشكل كاف مزارعي الحبوب، وفضلت شراءها من السوق الدولية لأن أسعارها آنذاك كانت منخفضة، مقابل دعمها بشكل كبير زراعات موجهة أساسا إلى الأسواق الخارجية الأوروبية بالأساس، والتي تستنزف قدرًا كبيرًا من المياه، مما جعل عددًا من الباحثين يصفون العملية بالسريالية، لأن ما تقوم به هذه الدول هو أنها " تصدر الماء، في وقت هي تعيش سنة بعد آخري على ندرة سقوط الأمطار، وتستنزف مواردها المائية".

فأزمة التغير المناخى، والمشكلات البنيوية التي تعرفها الأرياف العربية كضعف المرافق العمومية، والخدمات الأساسية بها، وتراجع دخل المزارعين الصغار بفعل التحولات التي عرفتها طرق الإنتاج الزراعي بتكثيف استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، خاصة في دول كالمغرب، وتونس، والأردن، والجزائر، ومصر... دفع آلاف المزارعين الصغار إلى النزوح إلى المناطق الحضرية، مما نتج عنه المزيد من زحف الأبنية على المساحات الزراعية، خاصة حول الحواضر الكبرى، وتقليص مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة.

ويفيد هنا تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن "90% من اللاجئين في العالم يأتون من مناطق معرضة بقوة لتأثيرات التغير المناخي13"، والبنك الدولي من جهته، حذر في أحد تقاريره من أنه ما لم يتم العمل على الحد من التغيرات المناخية سيكون هناك، بحلول عام 2050، 216 مليون مهاجر لأسباب مناخية، إذ ستضطر عائلات بأكملها الى النزوح داخل بلدانها، وسيشمل النزوح نحو 20 مليون شخص في دول شمال إفريقيا الخمس.

بعض مؤشرات ذلك بالمنطقة العربية، يبرز بشكل واضح حركة الهجرة الداخلية السريعة التي عرفتها الأرياف إلى الحواضر، مما جعل 58.8% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، خاصة الأشرطة الساحلية التي أصبحت تسجل كثافة سكانية مرتفعة، مما ضاعف من مشاكلها، ومن المتوقع أن يصل سكان المناطق الحضرية إلى 75% من السكان بحلول عام 2050، علما بأنه وفق "المؤسسة الأوروبية للمتوسط"، فإن حواضر المنطقة العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط "معرضة للأخطار أكثر من غيرها، لأن شواطئها كثيفة السكان، ومهددة بفعل ارتفاع مستوى مياه البحر، فـ "7%" من سكانها يعيشون على ارتفاع أقل من 5 أمتار من سطح البحر، ويتوقع أن يرتفع مستوى البحر الأبيض المتوسط مترا واحدا في غضون العقود الثلاثة المقبلة، وفقا لأسوأ توقعات الأمم المتحدة، ويقول الخبراء الدوليون إن مستوى البحر الأبيض المتوسط سيرتفع أسرع من أي مكان آخر في العالم تقريبا.

لقد سبق، ومنذ عام 2009، أن دق "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" ناقوس الخطر، لافتا الانتباه إلى أن الدول العربية التي تقع على سواحل البحار والمحيطات هي الأكثر تأثرًا وبشكل متفاوت بتداعيات أزمة التغير المناخي، فـ" معظم بلدان المنطقة تتعرض مصادر المياه العذبة - وهي نادرة أصلا – لسوء الاستخدام، والتلوث بالنفايات الخطرة، ومياه الصرف الصحي، والعديد من أنواع الكيماويات الضارة، وتتعرض الأراضي القابلة للزراعة للتصحر، والزحف العمراني غير المخطط، أما المناطق الساحلية فتعرف إساءة كبرى في إدارتها جراء التلوث بالنفط، مما يهدد الأنظمة الإيكولوجية الهشة، والتنوع

13 تصريح إيمي بوب، نائبة مديرة المنظمة الدولية للهجرة؛ على هامش قمة المناخ كوب - 27 بشرم الشيخ في مصر لوكالات الأنباء.

البيولوجي، ونتيجة للاحترار العالمي، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، ستتراجع معدلات توافر المياه في معظم أجزاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تجاوز نسبة هذا التراجع 15% عند ارتفاع الحرارة درجتين مئويتين، و45% عند ارتفاع الحرارة 4 درجات"[14].

ووفق "المعهد الدولي للموارد المائية"[15] فإن 13 بلدا عربيا تواجه حاليا إجهادا مائيا مرتفعا جدا و5 بلدان تعيش إجهادا مرتفعا، وفي أفق سنة 2040 سيزداد عدد بلدان المنطقة التي ستواجه إجهادا حادا مرتفعا جدا إلى 16 بلدا من أصل 22 بلدا، وتبعا لتقرير " البيئة العربية في عشر سنين16 تراجعت حصة المواطن العربي السنوية من المياه العذبة المتاحة بنسبة 20 % ما بين 2005 و2015، وهو تراجع يخفي مشكلات أكثر حدة، إذ إن حصة الفرد من المياه العذبة تقل عن 200 متر مكعب سنويا في 9 بلدان عربية "17 وبفعل أن الإنتاجية الزراعية السائدة في إنتاج الحبوب تعتمد على سقوط الأمطار، فقد يكون للتغير المناخي اثار كارثية، حيث من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغذاء حسب عدد من الدراسات بنسبة 50%، فالتغير المناخي مرشح أن يضاعف من أزمة الغذاء، ومن حركات الهجرة، وأن يشكل مصدر نزاعات حادة الخطورة بين دول الجوار، وداخل الدولة الواحدة حول الموارد المائية والأراضي الخصبة.

الأزمات الثلاثة ولنقل الأربعة التي واجهت وتواجه دول الوطن العربي، والمتعلقة بالتغير المناخي: جائحة "كوفيد – 19"، الحرب الروسية - الأوكرانية، والأزمة المالية لعام 2008، أضف إلى ذلك الثورات التي اشتعلت في عدد من دول المنطقة، وضعف الاستقرار السياسي بها جعلت عددًا من التحديات المزمنة التي كانت تواجه أسواق العمل العربية تتصدر المشهد الاقتصادي والاجتماعي، وكشفت عن عدد من نواحي الضعف والعجز التي يعاني بسببها، وفي مقدمتها معدلات البطالة المرتفعة منذ عقود، والتي زادت تفاقما مع الأزمة الناجمة عن جائحة " كوفيد – 19 "، وعدم كفاءة منظومة التعليم، والتكوين، والبحث

---

14 تقرير للبنك الدولي؛ عام 2015 - أخفضوا الحرارة في العالم العربي

15 منظمة بحثية غير ربحية مقرها الرئيسي في كولومبو، بسريلانكا، ولها مكاتب في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا. تركز أبحاثها على تحسين كيفية إدارة موارد المياه والأراضي، بهدف تعزيز الأمن الغذائي، والحد من الفقر؛

16 " البيئة العربية في عشر سنين" تقرير صادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عام 2017؛

17 جريدة الشرق الأوسط؛ الأحد 6 شوال 1440؛ 09 يونيو 2019؛ العدد 14803؛

العلمي لمواكبة التحولات التي تعرفها سوق العمل مع الثورة الرقمية، وما ظلت تسجله مؤشرات التنمية البشرية من تدنٍ لدى أغلبية الدول العربية[18]، ومستوى الفوارق بين الجنسين، واستمرار تعثر التعاون والاستفادة من الموارد المشتركة. فاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2019 تبرز أن الصادرات البينية العربية لم تتجاوز 10.11% من إجمالي الصادرات العربية، في المقابل تراجعت حصة الواردات من الدول العربية إلى 13.3% [19].

توالي هذه الأزمات، وتواترها أضحى يؤرق الحكومات، وأصحاب الأعمال ونقابات العمال - على حد سواء، ومن هنا نطرح السؤال: كيف تتسنى مواجهة تداعياتها بقدر كاف من النجاعة، وبما يسمح بالحفاظ على عجلة التنمية الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل اللائقة بالوطن العربي؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من التحديات تتعلق بإدارة الاثار الناجمة عن انعكاساتها على سوق العمل، وربح رهان توليد فرص عمل جديدة للحد من البطالة التي بلغت مستويات قياسية في صفوف الشباب [20]، ومعالجة ضعف الحوكمة وأنظمة الحماية الاجتماعية، والصحية، والنجاح في تكوين الموارد البشرية التي يتطلبها استخدام وتملك تقنيات الثورة الرقمية وييئ بيئتها التقنية المطلوبة، والحد من هجرة " الأدمغة " والاستفادة من مؤهلاتها، وإصلاح أنظمة، وحوكمة أسواق العمل... وببساطة: هل مازال من الممكن التطلع لربح رهان ما ضاع من وقت؟

18 وفق بيانات للبنك الدولي، فإن نحو 68 مليون مواطن عربي يعانون الحرمان والفقر البشري، ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحو 61.2%، ولا يحصل 26% من السكان على المياه الصالحة للشرب، و19.7% لا يتوافر لهم الصرف الصحي، أما نصيب الدخل الفردي فيعكس تفاوتات كبيرة جدا بين دول الوطن العربي.

19 بتصرف عن تقرير صندوق النقد العربي لعام 2020

20 أنظر التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة، الصادر عن منظمة العمل العربية، عام 2021؛

الجزء الثاني: أبرز التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية في التصدي للأزمات

من المؤكد أنه في أغلب دول الوطن العربي، مازالت الدول، ورغم التحول نحو اقتصاد السوق، تلعب دورا اقتصاديا مهما من خلال المؤسسات العمومية والشركات المملوكة لها في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تعتبرها استراتيجية، خاصة تلك المرتبطة بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات وعدد من المعادن والقطاعات في مجال الخدمات، مما جعل من القطاع العام مستمرًا في لعب دور المحرك لعجلة التنمية، وفي فرص العمل المحدثة في عدد من دول المنطقة، إلا أن ذلك أصبح يسجل تراجعا منذ سنوات، مع عمليات الخصخصة التي شهدتها أغلبية دول المنطقة لفائدة دعم نمو القطاع الخاص وإن بشكل متباين بين دول المنطقة، والذي تم الرهان عليه في أن يلعب دوره في الاستثمار والتنمية، وفي خلق فرص العمل.

نمو القطاع الخاص مع اقتصاد السوق، وإن تفاوت حجمه وأدواره من دولة لأخرى بسبب عدة عوامل لا مجال لذكرها، كان من بين ما أتاح نشأة منظمات تمثل أصحاب الأعمال أخذت تعبر عن انشغالاتهم، كما شهد المشهد النقابي بدوره نشأة تنظيمات نقابية للعمال بالقطاع الخاص، ولم يعد الحضور النقابي مقتصرا على القطاع العام كما كان عليه في السابق في عدد من دول المنطقة، ومن خلال هذا المشهد نطرح عددًا من الأسئلة:

- هل مواجهة الأزمات هي أمر حكومي بامتياز كما هو سائد اليوم في اعتقاد شرائح واسعة من الرأي العام وحتى بعض الفاعلين؟ .. وهل أطراف الإنتاج من أصحاب الأعمال ونقابات العمال معنية هي الأخرى؟ .. وما تأثير التخلف عن مواجهتها على أطراف الإنتاج الثلاثة والمنطقة العربية ككل؟

- هل هناك عوامل محفزة لأطراف الإنتاج الثلاثة لكي تنخرط بشكل مشترك في إزالة التحديات المطروحة التي تواجهها أسواق العمل؟

- هل لا يشكل تناقض المصالح بين أطراف الإنتاج الثلاثة عاملا من شأنه أن يعوق إمكانيات التوصل إلى بلورة رؤية موحدة بينها؟

- هل التغير المناخي لا يشكل أزمة - والتي تعتبر أزمة ستفرض التكيف معها بسبب أن تداعياتها لا تتسم بأنها أزمة طارئة بل ممتدة في الزمان، وما أصبح يلاحق الاقتصاد العالمي من أزمات متتالية منطلقًا لبناء شراكة قوية بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لإيجاد الأجوبة والحلول للتحديات والمشاكل المزمنة التي تعانيها أسواق العمل العربية، وتعوق مستوى الجاهزية لمواجهة الأزمات؟

نعتقد للوهلة الأولى، من خلال هذه الأسئلة وأخرى يمكن طرحها - وبلا شك حاضرة في أذهاننا- أننا سندخل إذا تجاوزنا منطق إعلان النيات الحسنة، في معالجة محفوفة بتناقض المصالح بين أطراف الإنتاج ولنقل الأولويات والمواقف المسبقة لكل طرف عن الأخر، مما سيطرح تساؤلات عدة من قبيل : ما مضمون هذه الشراكة أو التوافق؟ .. وما الهدف؟ .. وقصة من المستفيد منها؟ .. وهل من شأن بلورة رؤية مشتركة التقليص من مساحات حرية واستقلالية كل طرف؟ ..

وهنا سنستحضر، كل الإشكاليات التي تعوق قيام حوار اجتماعي ثلاثي فعال، ومنتج بالمنطقة، وبالتالي سيكون الحديث عن بناء رؤية مشتركة فعالة لمواجهة الأزمات - ومن خلالها التحديات المطروحة حديث أماني، وربما دون معنى.

لهذا اتجه بحثنا في محاولة الجواب للتوقف عن مساءلة تأثير الأزمات المتتالية على أصحاب الأعمال ونقابات العمال والحكومات، ومن خلال ذلك الوقوف على أبرز التحولات التي عرفها، وسيعرفها، سوق العمل، وما تولد، وسيتولد، عنه من تحديات جديدة، والتي في اعتقادنا، ونراهن على ذلك، تشكل أرضية محفزة ودافعًا نحو تغيير عدد من المقاربات

والمسلمات لدى كل طرف، بسبب أنها تحديات أضحت تواجه كل أطراف الإنتاج الثلاثة، ولا تستثني أحدًا، وربما تشكل فرص ثمينة يتعين التقاطها.

في هذا السياق، نرصد التطور الحاصل في تطلعات شرائح واسعة من أصحاب الأعمال، في المطالبة بمناخ أعمال ملائم ومشجع للاستثمار الخاص قادر على المنافسة في القطاعات ذات القيمة المضافة، وما يقتضي ذلك من إعمال أسس الحوكمة الجيدة، والحاجة إلى موارد بشرية مؤهلة تستجيب لاحتياجاتها في سوق عمل متغير بسرعة بسبب التكنولوجيا الزاحفة، وفي آن واحد، تطلعات شرائح العمال(ة)، إلى العمل في ظروف لائقة، وبأجور تسمح لهم بمواجهة تكاليف الحياة التي تولدت عن نشأة مجتمعات الاستهلاك مع اقتصاد السوق، وفي التمتع بتغطية اجتماعية، وصحية ملائمة لهم ولأسرهم، وتوفير المزيد من فرص العمل والحفاظ عليها، ومن جانب الحكومات، يلاحظ انفتاح أكبر على مشاركة أصحاب الأعمال ونقابات العمال، ورغبة في أن يصبحوا شركاء لها في مواجهة الأزمات، ودعوة لهم إلى أن يضطلعوا بأدوارهم للحفاظ على السلم والاستقرار الاجتماعي كل من موقعه.

وهنا نقف على ما تضمنه تقرير التنافسية في العالم العربي لسنة 2018، الذي خلص إلى أن " تطوير عقد اجتماعي جديد في العالم العربي عبر إصلاحات تقود إلى أطر مؤسسية أفضل سيسمح بوجود استثمارات حيوية مجزية في مجالات التكنولوجيا، والتعليم، وتطوير القطاع المالي، وهو ما سيمنح الفرصة لتغيير اقتصاد المنطقة"[21]. وهو التقرير الذي استند إلى 12 مؤشرا للخروج بنتائجه كان من بينها " إصلاح المؤسسات من خلال الحوكمة الجيدة، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم الأساسي والعالي وكفاءة سوق العمل والجاهزية التكنولوجية"، كما ركز في استعراض بعض نقاط الضعف على قضايا إصلاح التعليم للوصول به للجودة المطلوبة وربطه بسوق العمل وقضايا الحوكمة.

وبناء عليه وبارتباط مع التحديات التي تواجه أسواق عمل دول الوطن العربي لتمكينها من الصمود في وجه الأزمات، والتي نعتقد أنها تشكل اليوم قواسم مشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، والتي ستكون مواجهتها، والتقدم لإيجاد الحلول الناجعة لها على المدى القريب والمتوسط، أحد العوامل الأساسية التي ستمكنها من مواجهة الأزمات الدولية

[21] تقرير التنافسية في العالم العربي لسنة 2018، الصادر بتعاون بين المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي وعدد من مؤسسات التمويل الدولية؛

الحالية والمرتقبة، وذلك من خلال بلورة "عقد اجتماعي جديد للتنمية"، ونقف هنا على ستة تحديات كبرى من بين أخرى يمكن أن تكون أساس هذا العقد الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن التحديات الستة مرتبطة أشد الارتباط ببعضها، لدرجة أنه يتعذر معها مباشرة إصلاح دون آخر:

1- تحدي الثورة الرقمية وسوق العمل العربي:

أصبح من المؤكد اليوم أن الثورة الرقمية، ومن خلال عدد من الدراسات والوقائع حول مستقبل الذكاء الاصطناعي في علاقته بسوق العمل، سيستدعي بذل جهود على عدة مستويات لتلافي عدم التخلف عن الركب، والاستفادة مما يتيحه هذا الاقتصاد الجديد من فرص للتنمية، وفي آن واحد الانتباه للآثار المترتبة على التشغيل وعلاقات العمل الجديدة المتولدة عنها، حتى نضمن التوازن المطلوب، التوازن الذي يسمح بجعله يسهم في التنمية دون إحداث مضاعفات شديدة على التوازنات الاجتماعية الهشة أصلا في عدد من البلدان العربية.

فالعصر الحالي شهد ويشهد تطورات متسارعة ولنقل انتقالًا سيغير وجه الاقتصاد، بفعل الإدماج المتزايد والسريع للتكنولوجيات الجديدة (الذكاء الاصطناعي – الآليات المستقلة والمرتبطة – الروبوتات المتقدمة – الطباعة الثلاثية – النانو – أو الجزيئات متناهية الصغر – التكنولوجيا الحيوية المتقدمة – المنصات والتطبيقات..)، والتي مرشحة لتمس كل مناحي الحياة والعمل.

فيكفي الإشارة هنا إلى سوق الاقتصاد الرقمي بلغ قرابة 20 تريليون دولار، أي أكثر من 23% من حجم الناتج الإجمالي العالمي لعام 2020، وتم إنتاج معظم القيمة في الاقتصاد الرقمي إلى الآن في عدد قليل من الاقتصادات فقط، وهي الولايات المتحدة (35%)،

والصين (13%)، واليابان (8%)، والاتحاد الأوروبي مع إيسلندا، وليشتنشتاين، والنرويج (25%)، مع الإشارة إلى أن حجم الاقتصاد الرقمي الاستهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووفق المؤشرات المتوقعة، سيرتفع إلى أكثر من الضعف من بين 40 و45 مليار دولار عام 2020، إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2023 22..

فإلى جانب مخلفات العولمة، وانفتاح الأسواق، وما تولد عن ذلك من شراسة دور الشركات العابرة للقارات في المنافسة، هناك اليوم عدد من مخاطر التهميش التي تهدد من سيتخلف عن ركب الاقتصاد الرقمي، دولا كانت أو شرائح من المواطنين داخل الدولة الواحدة، فهذه الثورة، وما تتيحه من إمكانات، مرشح أن تضعف كل الدول التي تعتمد في اقتصادها فقط على تصدير الخامات على المستوى القريب والمتوسط، ما لم تستثمر جيدا في تكنولوجيات هذا الاقتصاد الجديد بهدف تملكها، لجعلها محركا جديدا للرفع من كفاءة اقتصادها وتنويعه23.

ومع هذا التحول الهائل، أضحى رأسمال البشري ومستوى ما لديه من مؤهلات معرفية، وما وفرت له من حقوق أو واجبات، العنصر الحاسم في التنمية والتقدم .. تحول، سيلقى بظلاله على سوق العمل التى كان متعارفًا عليها ويدخلها في تحولات جوهرية، ومتسارعة، وهنا أسرد مقولة تتفق مع ما جرى ويجرى من تحولات بانقراض مهن وبروز أخرى" إن سوق عمل آدم سميث أصبح لا يقع بعيدا عن غابة داروين".

ومن بين ما أدى وسيؤدي إليه اندثار مهن عديدة، على رأسها فرص العمل المكررة في سلاسل الإنتاج، وتلك التي ارتبطت بعدد من الصناعات الاستخراجية المرتبطة بعدد من الخامات بالوطن العربي، والتي كانت تشكل محركات اقتصادية للآلاف من فرص العمل حتى الأمس القريب، كما أن التوجه العالمي للاعتماد على الطاقات البديلة، والنظيفة في الأمد القريب بديلا للطاقة الأحفورية لمكافحة التغير المناخي من شأنه التأثير على فرص العمل

22 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري؛ تقرير تحت عنوان "الاقتصاد الرقمي"

23 دراسة حول الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية...الواقع والمأمول / د. جمال أغماني؛ منشورات منظمة العمل العربية

بعدد من دول المنطقة، في مقابل إحداث فرص عمل جديدة مع نمو الاقتصـــاد الرقمي وكل ما يرتبط بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي[24]، وفي قطاعات الطاقات المتجددة النظيفة...

فاستعمال النظم الرقمية مع الانتشـار الواسـع للإنترنت، أدت مقدماته إلى إحداث تطور جذري في التجارة ووســائل الإعلام والاتصــال مع الهواتف الذكية واللوحات الرقمية، وذلك ببروز التجارة الإلكترونية ومعها سوق المتاجر الإلكترونية، ونشأة الصحافة، والكتاب الإلكتروني، والتلفزة الرقمية، وهو ما عصــف مثلا بالمهن والوظائف التي كان إلى عهد قريب يؤمنها إنتاج الصحف، والكتاب الورقي، أمام نمو أخرى.

فالرسالة البريدية، والتي كانت من أدوات التواصل الأولى للبشرية، وعمرت لعشرات الســنين، مؤكد اليوم أن هناك جيلا كاملا لم يســبق له كتابة رســالة واحدة في حياته، ولا يعرف، ولم يســبق له أن وضــع رســالة في صــندوق للبريد، بل يعرف فقط عنوان بريده الإلكتروني وحســاباته بمواقع التواصــل الاجتماعي، مما قلص من حجم أدوار قطاع البريد التشغيلية ومعه عدة مهن ارتبطت بتقديم هذه الخدمة، والتي يجرى الاستغناء عنها كذلك، مثلا في تواصــل البنوك مع عملائها من خلال البنك الإلكتروني، الذي يمكن تحميل تطبيقه من طرف أي شــخص على هاتفه الذكي وإنجاز مختلف الخدمات البنكية (وصــل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، إلي نحو 291 مليون في يناير من سنة 2022)، مقابل نمو سريع لمهن ووظائف بمواصفات ومؤهلات جديدة في قطاع الاتصالات.

هذه الإمكانات التي تتيحها الثورة الرقمية، سرعت من الاعتماد على أدواتها تفشى جائحة " كوفيد – 19 "، والتي كان لها شــديد الأثر على العديد من نظم "العمل التقليدية" التي كانت قائمة إلى عهد قريب، وهي النظم التي كانت تقوم إلى الأمس القريب على أن يلتقي فيها العمال بالمدن الكبرى بحكم تمركز الحركة الاقتصادية فيها، فقد أظهرت الوقائع اليوم، أنه أصــبح بالإمكان إنجاز عدد من الأعمال، وتقديم الخدمات المطلوبة من أي مكان، مما يســهم في خفض التكاليف على أصــحاب الأعمال في عدد من القطاعات (لا حاجة لمكاتب ومقار عمل، ومواقف للســيارات، وكهرباء، وماء ...) وبالنســبة للعمال (لا حاجة لتكاليف

[24] في تصريح للدكتور علي الخوري، مستشار مجلس الوحدة العربية الاقتصادية - رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، قال : "تحتاج الدول العربية لتوفير 60 مليون فرصة عمل، خلال السنوات العشر المقبلة، يسهم الاقتصاد الرقمي بحصة كبيرة في توفيرها، وستحل التكنولوجيات الحديثة محل 50% من الوظائف التقليدية، مما يعني أننا أمام تحد كبير لتوفير فرص عمل، وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع التحولات الرقمية على الساحة العالمية".

تنقل، وإيجار مقار سكن بالقرب من أماكن العمل...)، ومع هذا التحول برز بشكل كبير أنماط العمل عن بعد، وأخذ يأخذ مساحات مهمة في سوق العمل، وتطورت كل خدمات التوصيل السريع لمختلف السلع والخدمات إلى البيت... وتطور اقتصاد المنصات الرقمية بشكل مثير، الأمر الذي فرض علاقات عمل جديدة أغلبها لا تؤطره قوانين العمل النافذة.

ففي تقرير لـ«معهد ماكينزي"25، يقول كاتب التقرير " إن عدد الذين سيؤثر عليهم نمط التشغيل الآلي قد يصل من 400 إلى 800 مليون شخص خلال العقد المقبل، وإن نحو 75 مليون إلى 375 مليون شخص سيجدون أنفسهم مجبرين على تغيير مهنهم وتعلم مهارات جديدة".

وقد يكون هذا التأثير إما على شكل انقطاع عن العمل أو تغير في نمط العمل من دائم إلى مؤقت، أو جزئي أو تحول الكثير من الأيدى العاملة نحو التعاقد المشروط في الزمن، والمهام، أو فرص جديدة للتشغيل تقتضي مهارات جديدة وكفاءات يصعب التكهن بشأنها في الوقت الحاضر.

أيضا وهناك أشكال أخرى من العمل دخلت سوق العمل العربية، مع الانتشار الواسع لاستخدام تطبيقات معلوماتية لتقديم خدمات التنقل، فتطبيق "أوبر" مثلا، والذي لا يتعدى أنه برنامج من شركة لا تملك أي سيارة، وتقول إن "لا علاقة تبعية للموظفين العاملين معها بالشركة الأم أو فروعها"، لأنهم "موظفون مستقلون بذاتهم" اختاروا الارتباط بتطبيقها، نتج عنه استحداث وظائف جديدة تحت مسمى العامل(ة) المستقل(ة) بذاته(ا)، ولكن مس في آن واحد الآلاف من الوظائف بقطاعات كانت قائمة بذاتها، ممثلة في سائقي سيارات الأجرة، إلى جانب أنه طرح إشكاليات قانونية تتعلق بتبعية علاقة الشغل بين العاملين بهذا التطبيق والشركة صاحبته، هذا التحول سيجبر الملايين على إعادة النظر في تكوينهم للتكيف مع المتغيرات، ومادامت هذه التغيرات لن تتوقف عند ما نعرفه الآن من اختراعات جديدة، فإن مبدأ التعلم سيصبح حتميا "مدى الحياة المهنية" لمواكبة التحولات التي تعرفها سوق العمل.

---

25 معهد ماكينزي، "مهن تنقرض، ومهن تظهر: ماذا يعني مستقبل التشغيل بالنسبة للكفايات والمهن والأجور؟ " نشر أواخر سنة 2018 على موقع المعهد على شبكة الانترنت؛

فالبقاء في وظيفة واحدة بنفس المؤهلات طيلة الحياة المهنية سيصبح احتمالا يتقلص يوما بعد آخر، حيث سيزداد مستوى تنقل العمال مكانيا ووظيفيا داخل البلد الواحد، وخارجه في إطار الهجرة من أجل العمل.

تقول هيذر ماكجوان، الخبيرة الأمريكية في إستراتيجية مستقبل العمل، " إن المعرفة الأساسية للمستقبل هي قدرتك على التعلم والتكيف، لأنك إذا لم تفعل ذلك، فسوف تتوقف حياتك المهنية بشكل صارخ بعد عامين". فالتكنولوجيا الجديدة " ستكون لها تداعيات على أدوار مؤسسات التعليم ومناهجه. وإن النموذج القديم للعمل الذي كان عبارة عن ثلاث مراحل حياتية: احصل على تعليم، استخدمه 40 سنة ثم تقاعد. وبعد ذلك قمنا بالافتراض الخاطئ أن النموذج الجديد المقبل سيكون: احصل على تعليم، استخدمه 20 عاما، ثم احصل على إعادة تدريب، ثم استخدم ذلك 20 عاما أخرى، ثم تقاعدا، ولكن في "أمريكا القادمة" النموذج الصائب سيكون هو التعلم المتواصل مدى الحياة، لأنه عندما تكون وتيرة التغير متسارعة، فإن الشركات الأسرع نموا، والعمال الأكثر مرونة هم الذين سيتعلمون بشكل أسرع من منافسيهم"[26].

إن الجيل الجديد من التحديات التي تواجه أسواق العمل يطرح أسئلة في آن واحد على الحكومات والنقابات العمالية وأصحاب الأعمال، ليس فقط في الدول الغربية، بل كذلك الدول العربية، وسيحتم تبني مقاربات جديدة لمواجهتها، لأنه لا أحد لوحده قادر على إيجاد الأجوبة الكفيلة لها، وهو ما أكده تقرير المئوية الصادر عن منظمة العمل الدولية حول مستقبل العمل[27].

فالتحول الذي دخلت فيه أسوق العمل دفع منظمة العمل الدولية عام 2016 إلى إطلاق حوار عالمي ثلاثي الأطراف حول الثورة الصناعية الرابعة وتأثيراتها على مستقبل العمل، والذي جاء في توصياته " أنه ليس بمقدور فرد أو جماعة بعينها اقتراح جميع الحلول"، وفي 22 يناير 2019 صدر تقرير اللجنة الدولية التي شكلتها تحت عنوان "العمل

---

[26] الذكاء الاصطناعي في «أميركا القادمة» بقلم توماس فريدمان

[27] العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا" منظمة العمل الدولية، اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل؛ موقع المنظمة مؤرخة بالثلاثاء 22 يناير 2019؛

من أجل مستقبل أكثر إشراقا"[28]، وكان من بين ما خلص إليه، وبشيء من التفاؤل، أن ما يسجل ومرتقب من تراجع وانقراض مهن عديدة يوازيه نمو أخرى جديدة مرتبطة باقتصاد المعرفة، والوظائف الخضراء، وفي مجالات الرعاية الصحية، والطاقات المتجددة...وكان من توصياته الأساسية:

أولا: ضرورة إنعاش العقد الاجتماعي، على أن يلعب فيه الحوار الاجتماعي الثلاثي دورا رئيسيا لإدارة التغيرات الجارية، وفي عملية التحول والانتقال.

ثانيا: ضرورة أن تركز كل البرامج على الإنسان من أجل مستقبل العمل، من خلال الاستثمار في القدرات البشرية، والسياسات التي تدعم الناس خلال عملية التحول، وتنفيذ برنامج عمل تحويلي وقابل للقياس من أجل المساواة بين الجنسين، وتقوية الاستثمار في أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي، مع تأكيد اعتماد نهج يظل بموجبه الذكاء الاصطناعي تحت إشراف الإنسان وتحكمه.

ويخلص إلى أنه إذا ما قام المجتمع الدولي، والحكومات، وأصحاب الاعمال والنقابات العمالية بدورها، فانه يمكن ابتكار الحلول الجيدة التي تسمح بأن تنتقل البشرية إلى عهد الثورة الصناعية الرابعة بأقل الخسائر، وبما يسهم بدعم فرص العمل اللائقة والعدالة الاجتماعية والسلام العالمي، وفي تقرير آخر لها بعنوان "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية لعام 2021"[29]، توقفت المنظمة عند اقتصاد المنصات الرقمية من خلال نتائج لاستطلاعات ومقابلات مع نحو 12 ألف عاملة وعامل، وممثلين عن 85 شركة حول العالم في قطاعات متعددة، وبعد أن وقف التقرير حول كيف يغير اقتصاد المنصات الرقمية طريقة تنظيم العمل، وقدم تحليلا بشأن تأثير هذه المنصات على الشركات والعمال والمجتمع ككل؛ خلص إلى أن هذه المنصات أتاحت فرصا للعمل لم تكن موجودة من قبل، خاصة للإناث والشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمجموعات التي كانت مهمشة في جميع أنحاء العالم، داعيا لأن يكون جميع العمال، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي،

---

[28] للاطلاع على ملخص التقرير: مستقبل العمل - منظمة العمل الدولية

[29] تقرير: العمل عبر المنصات الرقمية ازداد 5 أضعاف خلال العقد الماضي في ظل اتساع الفجوة الرقمية - الامم المتحدة

قادرين على ممارسة حقوقهم الأساسية المتعلقة بظروف العمل، والدخل والوصول إلى الحماية الاجتماعية، وحرية تكوين الجمعيات، وحق التفاوض على الأجر، موضحاً أنه في الوضع الحالي غالبا ما تكون ساعات العمل طويلة، حيث يكسب نصف عمال المنصات عبر الإنترنت أقل من دولارين في الساعة، وأن بعض المنصات بها فجوات كبيرة في الأجور بين الجنسين، وأن العديد من الشركات يواجه تحديات تتعلق بالمنافسة غير العادلة، وعدم الشفافية فيما يتعلق بالبيانات، والتسعير، ورسوم العمولات المرتفعة، كما تواجه المشروعات صغيرة، ومتوسطة الحجم صعوبات في الوصول إلى التمويل، والبنية التحتية الرقمية، ودعا التقرير إلى حوار اجتماعي عالمي، وتعاون تنظيمي بين منصات العمل الرقمية، والعمال، والحكومات، من شأنه أن يقود إلى نهج أكثر فعالية واتساقا، من أجل تصنيف حالة التوظيف للعمال عبر المنصات الرقمية بشكل صحيح، ولكي يتمتع العاملون بها بالحق في التفاوض، والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي الملائمة من خلال توسيع وتكييف السياسات والأطر القانونية[30]، وفي سياق متصل بتحديات الاقتصاد الجديد في طور التشكل، والهيمنة، نود تأكيد ما تضمنته "الرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"[31] ، من توجهات بهدف دعم جهود العمل العربي المشترك لتعزيز وتنمية الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه، والتي سبق أن أعلنت عنها جامعة الدول العربية عام 2018، والتي تتضمن 20 هدفاً استراتيجياً و50 برنامجا تركز على التطوير في مجالات البنى التحتية الرقمية، الحكومة الذكية، التعليم، التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية، الرعاية الصحية، والتصنيع والتجارة[32]، وهي الرؤية، التي تعتبر خريطة طريق عربية مشتركة، تقدم وتحصر الأولويات، والبرامج، والمشاريع التي يمكنها أن تساعد الدول العربية لرفع من قدراتها، واستفادتها على صعيد النتائج الاقتصادية الممكن تحقيقها، فالاقتصاد الرقمي، لم يعد خيارا بين الخيارات، بل أصبح في عالم اليوم يشكل القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي، وزيادة الثروة الوطنية، فالمعرفة أصبح لها دور حاسم في إحداث هذا النمو،

30"الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية...الواقع والمأمول"، إعداد الخبير جمال اغماني، منشورات منظمة العمل الدولية؛ عام 2021؛

31 أطلقت هذه الرؤية الاستراتيجية العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2018 بحضور ممثلين من جميع الدول العربية؛

32 "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"

وأصبحت سلعة قائمة بحد ذاتها، كما تبين ذلك كل المؤشرات والوقائع، في هذا السياق، **دعت لجنة" الذكاء الاصطناعي و أنماط العمل الجديدة، "خلال اجتماعها لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال المؤتمر 48 لمنظمة العمل العربية**، أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى "صياغة رؤية إستراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة شاملة للبيانات الاقتصادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاجاً واحتضان مشاريع الذكاء الاصطناعي، وتمكين الذكاء الاصطناعي على مستوى الحكومات من خلال دمج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الحكومية"، كما دعت "مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تأمين مصادر التمويل العامة، والخاصة، والأهلية لتأهيل الأساتذة والمعلمين للعمل في تعليم معزز بالذكاء الاصطناعي، وتوجيه طلاب التعليم العام في المرحلة الثانوية إلى الالتحاق بتخصصات علوم الحاسوب"[33]، ومع هذه القناعة، نود تأكيد أن الدول العربية مدعوة لاغتنام الفرص الجديدة للنمو التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، وألا تتخلف عن الركب، وهي بلا شك تواجهها صعوبات، وعليها التصدي لعدد من التحديات، لكن نعتقد أنه، بالإرادة المشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وما يكتنزه جيل الشباب العربي من طاقات أثبتت كفاءاتها في مجالات الذكاء الاصطناعي، وخلق بيئة مشجعة لتطوير البحث العلمي تحد من هجرة الكفاءات العربية، ومن خلال تعزيز التكامل الإقليمي الرقمي البيني، وكل أنواع الشراكة، والتعاون وتبادل التجارب، والخبرات - من الممكن تذليل عدد من العقبات، تداعيات هذا التحول الذي دخلت فيه سوق العمل، طرحت عدداً من التحديات على منظومة التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي، وأصبح في آن واحد يتطلب إدخال عدة إصلاحات على سوق العمل وضوابطه، إصلاحات لا نقول إن إعمالها مأمول، بل ضرورية على وجه السرعة، وهنا يطرح السؤال : هل تنجح أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال الحوار الاجتماعي في تطوير القانون الاجتماعي، وقوانين العمل المعمول بها حاليا لمواكبة تحولات أنماط، وعلاقات العمل الجديدة التي أخذت في الانتشار؟

من المؤكد أن هذا من الموضوعات الشائكة التي ستكون مطروحة على طاولة الحوار، بفعل ما له من حساسية في تنظيم علاقات العمل بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال، إلا أنه وجب الإقرار

33 البنود الفنية في الدورة "48" لمؤتمر العمل العربي

بأن عقود العمل التي كانت معتمدة والتي تكون محدودة المدة، وكانت تشكل نوعا من الاستقرار الوظيفي للعامل منذ عشرات السنين أصبحت مهددة، لدرجة أن العقد محدود المدة هو أصبح السائد، كما أن سوق العمل الجديدة أحدث عدد من العقود وعلاقات العمل الجديدة أغلبها غير مقنن من طرف تشريعات العمل النافذة.

فإلى جانب نمو العمل المستقل، حيث لا تطرح مسألة علاقة العمل، فإن الأشكال غير النمطية للتشغيل تتعلق بحالات مختلفة مثل العمل المؤقت، والعمل الموسمي، والعرضي، والعمل بدوام جزئي، وعلاقات العمل متعددة الأطراف أو الحالات التي تكون فيها علاقات العمل غير واضحة، كالعمل المستقل قانونيا والغير مستقل اقتصاديا، بالإضافة الى الأنماط الجديدة للعمل كالعمل عبر المنصات، والتطبيقات الرقمية ،،، الخ.

فمعالجة الوضع الجديد يتطلب إصلاحات تهم في آن واحد قوانين العمل الحالية - أغلب قوانين العمل بالدول العربية لم تراجع منذ عشرات السنين[34] - وأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك بوضع أنظمة جديدة للتكوين المستمر مدى الحياة المهنية، في هذا الإطار سيكون مطلوباً التوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة على إعمال عدد من الإصلاحات، **نذكر منها:**

- **إحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات أسواق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار في الأمد القريب والمتوسط، والمهن الجديدة التي بصدد الظهور والانتشار، وتتبع ما يجري في هذا المجال في البلدان المتقدمة والتي ستحتاجها الاسواق العربية في الأمد القريب، ولو بتفاوت في الزمن بسبب التفاوت في التقدم التكنولوجي، مراصد تتولى تتبع الأنماط الجديدة للعمل، واستشراف تحولاتها، و اقتراح آليات مواكبتها وتنظيمها على أطراف الإنتاج الثلاثة؛**

[34] آخر قانون للعمل بالمغرب سنة 2003؛ الجزائر سنة 1990 مع تعديلات إلى سنة 1997؛ مصر سنة 2003؛ البحرين 2012؛ السودان سنة 1997؛ تونس 2009؛ ليبيا 2010؛ موريتانيا2004؛

- مراجعة قوانين العمل لوضع قواعد عامة لأنماط وعلاقات العمل الجديدة، على أن تظل المراجعات تجري بصفة دورية وفق التحولات التي تشهدها سوق العمل.

- وضع مخططات برامج للتدريب المستمر تكون ملزمة، تمكن المؤسسات والشركات من سد العجز الذي تعانيه، وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الاحتياجات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على مناصب عملهم.

- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة مما تقدمه من منافع للمشمولين بالتأمين وفق أنواع عقود العمل، وإرساء نظام للتعويض عن فقدان العمل بالنسبة للدول التي لا تقر تعويضا عن البطالة، يكون مشفوعا باتباع برامج للتدريب لاكتساب مهارات جديدة تؤهل المستفيد منها إلى فرص الإدماج مجددا في سوق العمل.

2- تحدي إصلاح نظم الحماية الاجتماعية ورفع كفاءتها وتعميمها:

بارتباط مع التحدي الأول في أحد جوانبه فإن من التحديات الكبرى التي ظلت تواجه دول الوطن العربي موضوع توفير نظم فعالة للتغطية الاجتماعية والصحية في مواجهة المخاطر الاجتماعية، والصحية، وهو ما كشفت عنه بشكل بارز أزمة " كوفيد – 19" فوفق منظمة العمل الدولية فإنه " على الرغم من أن معظم بلدان المنطقة انشأت برامج ومؤسسات للضمان الاجتماعي في العقود الماضية، فإن التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي لاتزال بعيدة المنال حيث إن معظم برامج التأمين الاجتماعي لا تغطي سوى العاملين في القطاعين العام والخاص بعقود منتظمة، في حين تستثنى فئات أخرى من التغطية، مثل العاملين في الاقتصاد غير

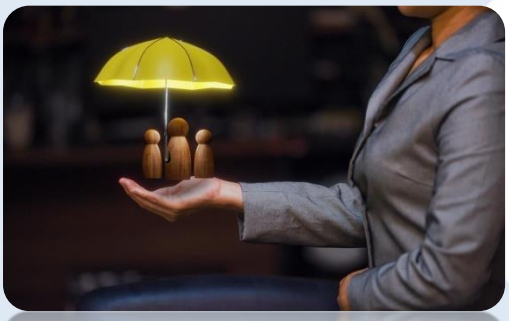

المنظم وهو قطاع ضخم، ويتمتع العاملون في القطاع العام عموما بمزايا ضمان اجتماعي أكبر من نظرائهم في القطاع الخاص، وهذا يشكل تهديدا للاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان المنطقة، ويمثل عائقا أمام حركية سوق العمل، كما أن المعدلات المرتفعة نسبيا للعمل في القطاع غير المنظم، وانخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل، وارتفاع مستويات البطالة - تسهم في عدم كفاية معدلات تغطية الضمان الاجتماعي، لا سيما للإناث، " ووفق " التقرير العالمي للحماية الاجتماعية، 2020 - 2022 " لمنظمة العمل الدولية، فأن هناك تفاوتات إقليمية كبيرة في الحماية الاجتماعية، فأوروبا وآسيا الوسطى تحظيان بأعلى معدلات التغطية، إذ إن 84% من سكانهما تشملهم إعانة واحدة على الأقل، كما أن نسبة التغطية في الأمريكيتين أعلى من المتوسط العالمي، إذ تبلغ 64.3%، أما آسيا والمحيط الهادئ 44%، والدول العربية 40%، وإفريقيا 17.4%"، العجز الذي تعانيه الدول العربية في تعميم نظم الحماية الاجتماعية جعل مستوياتها متدنية، عجز كان فيما مضى يعالج إلى حد ما بواسطة أنظمة التكافل والتضامن الاجتماعي التقليدية من الأسرة، والقبيلة، أو العشيرة وأريحية بعض الفئات الاجتماعية الميسورة،،،اليوم هذه الأطر التقليدية لم تعد قادرة على الاستمرار في لعب هذا الدور، مع التحولات التي عرفتها بنية الأسر، وتفكك عدد من الأطر التقليدية من جهة، ومتطلبات العيش في ظل اقتصاد استهلاكي فرض عدداً من الاحتياجات والمخاطر الاجتماعية الجديدة من جهة أخرى، **وهو ما يستدعي:**

- **مراجعة قوانين التأمين الاجتماعي، بما فيها المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وإصابات العمل لتتلاءم مع أنماط العمل الجديدة، ومن بينها العمل عن بعد.**

- **مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي، فعقود العمل محدودة المدة أضحت أكثر انتشارا، وفي المقابل نجد أن جل إن لم نقل أغلبية أنظمة الضمان الاجتماعي تم تصورها وبناؤها على أن كل العمال يعملون بعقود غير محددة المدة، مما جعلها تقدم مختلف منافعها للعمال المشمولين بالتأمين بناء على هذه القاعدة.**

- استحداث بند جديد في أنظمة الضمان الاجتماعي يتعلق بالتعويض عند فقدان العمل لظروف خارجة عن إرادة العامل.

- وضع أنظمة تسمح بضمان تغطية اجتماعية مناسبة لكل المواطنين، على اعتبار أن الضمان الاجتماعي حق لكل عامل عربي، وهدف إستراتيجي لترسيخ السلم والامن الاجتماعي.

- توفير الحماية الاجتماعية للعمالة منخفضة المهارات من خلال حفز ودعم دور شبكات الأمان الاجتماعي لتقليص الهوة المتوقعة على مستويات توزيع الدخل، ولضمان عدالة توزيع الفرص للحيلولة دون المزيد من تعميق التوزيع غير العادل للفرص الاقتصادية.

- هي إصلاحات صعبة ومكلفة بلا شك، وتتطلب رصد موارد مالية مهمة، مما سيتطلب إصلاح الأنظمة الضريبية المعمول بها والحد من التهرب الضريبي، بما يحقق العدالة الجبائية، وإعادة توزيع ثمار النمو، ويجعلها تلعب الأدوار المنوطة بها، ومن بينها التدخل للحد من حدة التفاوتات الاجتماعية، وتمويل متطلبات وضع أنظمة حمائية ملائمة لعموم المواطنين.

كما ستطرح عدداً من الإشكاليات والصعوبات لإعمالها، لكن ضرورتها أصبحت أكثر من ملحة ولا تحتمل التأجيل، فعدد من الدول العربية لما توجهت لإصلاح نظامها الضريبي، وتعميم الضمان الاجتماعي لإفادة غير الموظفين والعمال أي أصحاب المهن الحرة، جوبهت بمقاومات وصعوبات[35]، لكن رغم ذلك، نعتقد أن الحوار الاجتماعي قادر على إيجاد التوافقات الضرورية لتنزيلها.

35 المغرب على سبيل المثال، حيث جوبه الإصلاح الضريبي، وتعميم التغطية الاجتماعية نهاية عام 2022 بمقاومات، وعدم تفهم في صفوف عدد من أصحاب المهن الحرة؛

3- تحدي إصلاح منظومة التعليم والتكوين وتشجيع البحث العلمي

بارتباط مع التحدي الأول، فإن الوصول إلى تعليم جيد النوعية، ومنصف للجميع، ويعزز فرص التعليم مدى الحياة، بمخرجات تسهم في تمكين المتعلم من ناصية المعرفة واندماجه أصبح تحديا مشتركاً، فمن الصعب أن نجد منظمة لأصحاب الاعمال مطمئنة لواقع التعليم، والتدريب المهني

والبحث العلمي بدولتها، وبالمنطقة العربية عموما، الأمر نفسه بالنسبة لنقابات العمال، كما أن الحكومات أصبحت منشغلة بهذه الإشكالية، وتنتقد حال منظومتها التعليمية في تقاريرها الوطنية، وتوالي محاولات الإصلاح ، فإصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني ورفع مستوى جودتها، وتطوير البحث العلمي، والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل المتجددة من شأنه أن يسمح للمؤسسات بمواجهة تحديات المنافسة ورفع من إنتاجيتها، وإيجاد فرص جديدة للعمل والمحافظة على فرص العمل في آن واحد، وكذلك دعم الاستقرار الاجتماعي.

فالأفراد عند التحاقهم بعمل جديد، يكونون دوما بحاجة إلى دورات تدريبية خاصة، لإنجاز وظائفهم، لكن الوظائف اليوم أصبحت في تغير دائم ومستمر، أضحى معه العمال ينتقلون من عمل إلى آخر، فلا يؤدون عملا واحدا، لذلك سيكون من الضروري إعادة تدريبهم على الأعمال، والوظائف التي يشغلونها حاليا.

إن التطور التكنولوجي الهائل الذي تعيشه البشرية اليوم، وما يترتب عليه من إدخال وظائف جديدة إلى سوق العمل، وإلغاء وظائف أخرى لتناسب مع التكنولوجيا الجديدة الزاحفة - يستدعي الاستثمار المضاعف في تنمية الموارد البشرية، وتدريبهم، وإعدادهم، كما أن إنشاء صناعات ومجالات جديدة لم تكن من قبل يتطلب من أصحاب هذه المؤسسات تدريب العاملين على مهارات جديدة، لتناسب

قدراتهم مع العمل الجديد، وحتى لو كان هؤلاء الأفراد ذوي مهارة وكفاءة عاليتين، فإنهم بحاجة إلى تدريب خاص على تلك الأعمال.

وهي مهام لا يمكن بلوغ أهدافها دون تعاون فعال بين أصحاب الأعمال ونقابات العمال ودعم الحكومات، ولن يتأتى ذلك إلا بالمشاركة الفعلية لأصحاب الأعمال، ونقابات العمال في إعداد، وصياغة، وتنفيذ برامج التكوين والتدريب المهني الأساسي، والمستمر، مما يتطلب إعادة النظر في أسس منظومة التدريب المهني بالدول العربية، والتي مازالت في أغلبيتها شأناً حكومياً بامتياز، ومنغلقة في مناهجها، ولا تتعدى في أحسن الأحوال في بعضها إجراء بعض المشاورات مع أطراف الإنتاج، دون مشاركة فعلية في التخطيط، والتوجيه ووضع برامج ومحتويات التكوين الأساسي والتدريب المستمر.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نرصد عدداً من التجارب المقارنة على الصعيد الدولي والعربي، والتي أظهرت فعاليتها في ميدان التدريب المهني والتكوين المستمر للعمال، لدرجة أصبحت العملية برمتها تدبر بشكل ثنائي من طرف منظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال في عدد من الدول الغربية، وأجريت تجارب في شرق آسيا، حيث تتولى الشركات تدبير عملية التكوين من خلال مؤسسات انشاتها لهذه الغاية[36].

عدد من الدول العربية، خاضت ولديها عدد من التجارب ، يمكن الاستفادة منها، رغم أنها بقيت نموذجية ولم تنفد لمراجعة النموذج المعتمد ككل، أذكر منها تجربة المغرب ابتداء من عام 2008 في منح تدبير مفوض لمنظمات أصحاب الاعمال المنضوية تحت لواء الاتحاد العام لمقاولات المغرب [37]، وكانت النتائج المحققة إيجابية على مستوى جودة التكوين، ونسب الإدماج في سوق العمل عالية مع تسجيل رضا الشركات المشغلة، كما شكلت عاملا أساسياً مساعدا لجلب عدد من الاستثمارات الدولية وتطوير قطاعات صناعة السيارات، وأجزاء الطائرات، والطاقات المتجددة، وكذا على مستوى كلفة التكوين مقارنة بمؤسسات التكوين المهني التابعة للقطاع العام، وهي التجربة التي جرى تطويرها من خلال الشروع في إنشاء مدن المهن والكفاءات بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص عام 2019.

---

36 نموذج كوريا الجنوبية؛

37 سمحت للمغرب بإنشاء نحو15 معهداً للتدريب المهني والتكوين المستمر متخصصة في صناعة السيارات، وصناعة الطائرات، والطاقات المتجددة، والموضة والابتكار، والنسيج، والألبسة، يتم تدبيرها في إطار عقود التدبير المفوض التي أبرمتها الحكومة مع جمعيات مهنية قطاعية لأصحاب الاعمال تابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

فالإصلاح المنشود اليوم لمنظومة التعليم بكل مستوياته، يجب أن يستهدف تغيير نظم التعليم من عملية لا تزكي معرفة ولا تطور مهارة، وتنتهي في الغالب بشهادات لإتمام دراسة قد لا تفيد أصحابها إلا قليلا في سوق العمل اليوم، وتوجيه الإنفاق على التدريب على المهارات، والإلمام بالمعارف المتطورة من خلال نظم التعلم المستمر، فلا جدوى اليوم من نظم تعليم لا تعد الشباب بمعارف متقدمة في العلوم / والتكنولوجيا والهندسة / والرياضيات مفتاح تكوين الكفاءات التي تتطلبها مجالات الذكاء الاصطناعي، وبموازاة مع ذلك، إقرار سياسات تتوخى تهيئة بيئة مشجعة للبحث العلمي، هدفها إلى جانب استقطاب الكفاءات العربية بالمهجر، الحد من النزيف المتنامي الذي يعرفه هذا النوع من الهجرة، والتي اعتبرتها منظمة اليونيسكو "شكلاً من أشكال التعاون والتبادل العلمي غير السليم بين الدول" وأصبحت تشكل استنزافاً حقيقياً للدول العربية من علمائها وكفاءاتها، وهي مستمرة بوتيرة مرتفعة.

فأول تقرير عربي حول البطالة والتشغيل صادر لمنظمة العمل العربية عام 2008[38]، سبق له أن نبه إلى هذه الظاهرة مرجعا أحد أسبابها إلى "وجود بيئة طاردة تتمثل أساسا في الشعور بالاغتراب جراء التضييق المنهجي على حرية البحث العلمي، وضعف التشجيع، والمحفزات"، كما خلص تقرير لجامعة الدول العربية إلى " أن الدول العربية لا تنفق سوى دولار واحد على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الدول الأوروبية نحو 600 دولار لكل مواطن، ويصل المبلغ إلى 700 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية".

ووفق دراسة لجامعة الدول العربية أنجزت بتعاون مع اليونسكو والبنك الدولي، فإن الوطن العربي يسهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، وأن 50% من الأطباء، و23% من المهندسين، و15% من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، وأن 54 % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وهذه المؤشرات قد تكون تضاعفت في السنوات الأخيرة بسبب سياسة استقطاب الكفاءات العليا التي شرع في تنفيذها العديد من الدول الغربية تحت غطاء ما سمي "الهجرة المنتقاة".

---

[38] منشورات منظمة العمل العربية؛ ورقي؛ عام 2008؛

4- تحدي توفير مناخ أعمال مساعد للنمو الاقتصادي:

ما يطبع النمو الاقتصادي بدول المنطقة، أن معدلاته المسجلة سنويا ظلت غير مستقرة، وغير مستدامة، وشديدة التأثر بمستوى ارتفاع أسعار النفط سلبا أو إيجابا على دول المنطقة، ولأن الوطن العربي ليس كيانا اقتصاديا واحدا في عدد من جوانبه ومحركاته، فإن تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية وقبلها جائحة "كوفيد - 19"، اختلفت من دولة عربية لأخرى، وبالتالي كانت النتائج غير متوازنة في الوطن العربي، فعلى الرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022، فانه شهد ارتفاعا ببعض الدول العربية بينما تراجع في دول أخرى متأثرا كذلك بموجة الجفاف الحاد الذي عاشته، فالتحسن الكبير المسجل في زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز، بعد فترة جائحة " كوفيد – 19 " والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا، أسهما في ارتفاع سعر النفط إلى أعلى مستوى له منذ عام 2008، مما دفع إلى ارتفاع قيمة صادرات الدول العربية النفطية، وارتفاع معدل نمو اقتصاداتها، في المقابل شهد معدل النمو الاقتصادي انخفاضا في بقية الدول العربية غير النفطية : لكن وبعيدا عن السجال الأكاديمي حول نظريات النمو، فإن ما ينتظره المواطن في هذا البلد أو ذاك هو أن يلمس نتائج هذه المؤشرات على أرض الواقع، فهو لن يسكن ويلبس، ويتغذى، ويعالج على هذه المؤشرات كما يقال، لكنه ينتظر فرصة عمل دائمة ومنتجة، وخدمات التعليم، والصحة له ولأسرته، والعيش في أمان اقتصادي واجتماعي على المدى الطويل.

تجب الإشارة هنا إلى أن الأزمة المالية الدولية لسنة 2008، تخطت فيها خسائر الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي حاجز 2.5 تريليون دولار[39]، ومع تراجع أسعار

[39] المنطقة ككل كانت تحتاج فقط إلى 200 مليار دولار لتوفير التمويل اللازم للخروج من نفق الفقر، والجوع، والبطالة؛ السفير محمد الربيع، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العربية نت، 22 يوليو 2011؛

النفط بين يوليو 2014 وإبريل 2015، بنسبة 50% لتصل إلى 32.2 دولار أمريكي للبرميل الواحد في فبراير 2016، تأثرت به وبشكل قوي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق وليبيا.

ففي تقرير عن مستقبل العالم العربي في أفق سنة 2025، والذي نشر في بداية عام 2015[40]، ورد تأكيد أن الدول العربية " لن تتمكن في المستقبل من تقليص نسبة البطالة بين الشباب، وأن هذه النسبة سوف ترتفع من 26% حاليا لتصل إلى ما يقرب من 30% بحلول سنة 2025"، وهو الأمر الذي يشكل تحديا اقتصاديا وأمنيا على دول المنطقة، وتساءل واضعو هذا التقرير: هل ستتمكن الدول العربية من تخفيف الآثار المحتملة لتقلبات أسعار المواد الغذائية ؟ وأجابوا عن ذلك بالقول إنه " نتيجة النمو السكاني الكبير، ومشكلات المياه والتصحر الناتجين عن التغير المناخي، لن تتمكن الدول العربية من الوفاء بالمتطلبات الغذائية للسكان، خاصة القطاعات الأكثر فقراً ".

التقرير يكشف أن مستقبل الوطن العربي - من وجهة نظر أحد المراكز الإستراتيجية الغربية ـــ لن يكون مشرقا، وأن المتضرر الرئيسي سيكون السياسات الاجتماعية، التي ستبقى مهددة، وغير قادرة على تغطية الخدمات الأساسية لعدد متزايد من السكان.

هذه المؤشرات، وأخرى، تؤكد ما تواجهه المنطقة من تحديات كبرى، وعلى رأسها تحدي تحسين مناخ الأعمال والاستثمار بارتباط مع مراجعة منوال التنمية وما يعتمده من مرتكزات، ومحركات اقتصادية لتحقيق وتيرة من النمو مرتفعة ومستدامة، تسمح لها من جهة بكبح جماح معدلات البطالة، وإذا ما رافقتها جهود على مستوى تعزيز الحوكمة بما يسمح بتوزيع منصف لثمار النمو - التصدي للحد من مظاهر التحديات الاجتماعية المتعددة الأوجه، وبالتالي القلق الاجتماعي المتولد عنها من جهة أخرى.

لقد كان لتبني الدول العربية، وإن على مراحل، خيار اقتصاد السوق، وتحرير معاملاتها التجارية، وانخراطها في منظمة التجارة العالمية، أن أسهم في مضاعفة حضور الشركات متعددة الجنسيات كاستثمار ومنتجات وخدمات في العديد من مفاصل

40 تقرير صادر عن معهد للدراسات الأمنية بالاتحاد الأوروبي؛

اقتصـادها، وجعل منها أسـواقاً مفتوحة، ودفع بقطاعها الخاص الناشـئ أن يواجه أنواعا عدة من المنافسـة الشـديدة لم يكن مؤهلاً لها ما يكفي حيث تعلق الأمر بحجمه الاسـتثماري أو بما اتيح له من موارد بشـرية، أو ما ينتجه من سـلع ونوعيتها، مما حد من أدواره، وجعل استثماراته تتوجه بالأساس في أنشطة ضعيفة المردودية على مستوى القيمة المضافة، ومن بين الصعوبات التي تواجه نمو وتطور أنشطة القطاع الخاص، نذكر:

- رغم التحفيزات المعلنة من طرف الحكومات لإفادة القطاع الخاص لمصاحبة نشاطه الاستثماري، ظلت تواجهه عدة صعوبات للولوج للتمويل المساعد، كما ظل حجم الضغط الضريبي على الشركات مرتفعا، مع بطء إجراءات الإدارات الحكومية، ومراكز الاستثمار، والبنوك، بسبب اعتمادها إجراءات إدارية معقدة في بعض الأحيان، مما حولها إلى أداة بيروقراطية في اتخاذ القرار وجعل من الصعب عليها مواكبة السرعة المطلوبة لتلبية احتياجات القطاع الخاص، إن لم نقل معرقلة له.

- يخترق مناخ الأعمال عدد من مظاهر الانحراف تمس مبدأ المنافسة الشريفة بين الشركات، والذي يعد أحد مقومات، ومرتكزات اقتصاد السوق، كتكافؤ الفرص في الولوج للصفقات العمومية، عدم التصريح بالعمال، أو جزء من العمال لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي، وأشكال عدة من التحايل والتهرب الضريبي،،،.

- لم تتقدم دول المنطقة في تحقيق طموح التكامل الاقتصادي المنشود، لتشكل تكتلاً إقليمياً فاعلا في ظل عالم أصبح المؤثر فيه بالدرجة الأولى التكتلات الإقليمية الكبرى.

- لم تتمكن اقتصادات أغلب الدول، من عصرنة، ودمج كل قطاعاتها الإنتاجية، والخدماتية، حيث أصبح نسيجها الاقتصادي يتميز بتعايش اقتصاد خاص منظم

- بآخر غير منظم، مما جعل القطاع المنظم يعاني منافسة أخرى داخلية بفعل تنامي دوروحجم الاقتصاد غير المنظم [41]

[41]حسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإنه يستقطب زهاء 67 % من القوى العاملة بالمنطقة العربية، مقابل مثلا 8.9 %بأوربا الغربية وأمريكا الشمالية؛

- ضعف إنتاجية العمل مقارنة بدول أخرى مثيلة في العالم.
- المناخ الاجتماعي غير المستقر، بسبب التوترات الاجتماعية الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية التي عاني ويعانيها عدد من دول المنطقة، بارتباط مع ضعف آليات الحوار الاجتماعي في لعب كامل أدوارها.
- تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات العليا بالعديد من دول المنطقة بحثا عن فرص للعمل مجزية، ولمواصلة ابحاثها العلمية بالدول الغربية، مما يحرم هذه الدول من كفاءات تقنية، وعلمية، ومثال على ذلك المجال الطبي، التي هي في أمس الحاجة لها.

وانطلاقا من واقع حجم النسيج الاقتصادي والإنتاجي المشكل في غالبيته من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تمثل، وفق البنك الدولي نحو 96% من الشركات المسجلة، وتشغل قرابة نصف القوى العاملة، وما تلعبه من دور في تنويع الاقتصاد - سيكون من الأولويات تمكينها، ومصاحبتها، ودعمها لتطوير قدراتها في المجالات ذات القيمة المضافة، وحفز استفادتها مما تتيحه الثورة الرقمية من إمكانات لتطوير قدراتها في السوق لتأخذ مكانتها، ورفع مستوى التمويل لها من طرف القطاع المصرفي العربي لتيسير انتقالها، وبأقل الخسائر، لتصبح جزءاً من سلاسل القيمة المضافة.

وهي القضايا، التي توقف عندها منتدى للقطاع الخاص العربي، والذي دعا حكومات الدول العربية "إلى إزالة المعوقات غير الجمركية خلال مدة زمنية محددة، وتحرير التجارة في الخدمات، وتسهيل التجارة والملكية الفكرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودعم التعاون مع القطاع الخاص لوضع مناهج تتوافق مع المهارات الجديدة المطلوبة لسوق العمل، وإلى صياغة إستراتيجية عربية مشتركة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي بالاستناد إلى نظام معلومات متكامل، بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة، ومع وضوح السياسات الضريبية المتصلة، وتحسين نوعية وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها، ونشر الخدمات العامة الالكترونية،

والدعوة إلي إنشاء بنك معلومات للعرب المهاجرين في العالم لتعزيز اشتراكهم في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ولفتح أسواق دول العالم للصادرات العربية"[42].

ونحن نطرح هذا التحدي نستشعر بأن التعقيدات والصعوبات التي تعترض وتمر بها دول المنطقة العربية للوصول إلى توفير مناخ أعمال مساعد، بسبب انكماش السوق الداخلية الاستهلاكية، وتحديات المنافسة، ومحدودية التجارة البينية بين الدول العربية، مما يجعل الأسواق إلى حد ما محدودة بفعل ضعف القوة الشرائية للطبقة المتوسطة، لكن نعتقد أن ما يمكن أن يحفز القطاع الخاص إلى جانب توفير إستراتيجيات تنموية، أنه في حاجة إلى نظم للحوكمة الجيدة تتيح شروط المنافسة.

5- تحدي توفير المزيد من فرص العمل اللائقة:

بارتباط مع التحديات الأربع السابقة، ومع الطفرة الديموغرافية التي عرفتها المنطقة، وصل عدد سكان الوطن العربي حاليا إلى نحو من 423 مليون نسمة، وهو الذي كان في حدود نحو 217 مليون نسمة في عام 1990، طفرة، لم تستطع المنطقة ككل الاستفادة من طاقاتها الشابة، ومع الأزمات المتتالية، تفاقمت معدلات البطالة، خاصة في أوساط الشباب، حيث ظلت غالبية دولها عاجزة عن استيعاب التدفقات الجديدة لشبابها على سوق العمل، ففي عام 2021، ووفق تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " ارتفع معدل البطالة إلى 12.6% في منطقة الدول العربية، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 6.2%، وكانت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغت 20,3 % في منطقة الدول العربية في عام 2019، وظل معدل بطالة

42 توصيات منتدى القطاع الخاص للقمة العربية، المنعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت، تحت شعار "الثورة الصناعية الرابعة والتنمية المستدامة في سبيل اقتصاد عربي أكثر احتوائية"، نشر في موقع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، يوم 2019/1/20؛

الإناث عند 24٪ في منطقة الدول العربية، وهو ما لايزال يماثل ثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي، كما سجلت المنطقة أعلى معدل للبطالة بين الشباب (ما بين عمر 15 - 24) في العالم أجمع، حيث بلغ 28.6٪ مرتفعا بشكل حاد عن معدل عام 2019 والذي كان 25.3٪، ومعدل البطالة بين الشابات أيضا هو الأعلى في العالم إذ بلغ 49.1٪ عام 2021 مرتفعا من 44.7 ٪ في عام 2019، وهو ما يجاوز ضعف المعدل بين الشباب الذكور والذي بلغ 23.8 ٪ عام 2021 مرتفعا من 20.8٪ في العام 2019 "[43].

بطالة من سماتها الأساسية أنها ليست نتيجة انكماش اقتصادي مؤقت، بل ظاهرة طويلة الأمد، وهيكلية وتزداد سوءا[44]، ومع الأزمات زادت مؤشراتها في التدهور، مما جعل نسب الإعالة[45] مرتفعة مقارنة ببقية بلدان العالم، ويجعل من هم في سن العمل يتحملون أعباء مضاعفة، مما يحد من قدرتهم على مواجهة الاحتياجات الأساسية لأسرهم، حيث تسجل مثلا 58 % في الأردن، و48.3 % بالمغرب و44.2% بتونس، ومع موجات ارتفاع نسب التضخم والأسعار بسبب الأزمات المتتالية، وضعف منظومة الحماية الاجتماعية لمواجهة المخاطر، وعدم كفاءتها في تأمين كل الشرائح الاجتماعية، كانت الكلفة جد قاسية، وقد تمثلت بعض مظاهرها في اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية، وتوسع حجم أنشطة الاقتصاد غير المنظم، وارتفاع معدلات الفقر والهشاشة ، فواحد من كل خمسة مواطنين عرب مازال يعيش بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، كما قدر ذلك "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد"، وأن نسبة الفقر المدقع تصل إلى 13.4% أي ما يناهز 38.2 مليون نسمة، وأن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد تصل إلى 40.6% [46] ، مما أسهم في التقليص من نمو حجم الطبقة المتوسطة إن لم نقل أدى لانهيارها في عدد من دول المنطقة.

وعلى ضوء حقيقة أن 60 % من سكان الوطن العربي دون سن 25 سنة، ويُتوقع أن يصل معدل البطالة سنة 2025 إلى ما بين 56 إلى 60 مليون عاطل، وستحتاج المنطقة إلى إيجاد ما

---

[43] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

[44] من خلاصة تقرير صادر سنة 2015 عن صندوق النقد العربي تحت عنوان " بطالة الشباب في الدول العربية"؛

[45] وهم السكان غير النشيطين، وهم الأشخاص غير القادرين على العمل (المرضى، والمسنون، وذوو الاحتياجات الخاصة)، التلاميذ، والطلبة، ربات البيوت المتفرغات إراديا لتربية الأبناء أو الاعتناء بأشخاص في وضعية صعبة، النساء المجبرات على عدم العمل بسبب رفض أحد أفراد العائلة، ثم الأشخاص الذين يئسوا من البحث عن شغل أو يرفضونه لدواعٍ شخصية؛

[46] من تقرير الأمم المتحدة عن مؤشر التنمية البشرية لسنة 2016؛

يزيد على 60 مليون فرصـــة عمل جديدة في أفق ســـنة 2030، إن أرادت فقط الحفاظ على النسب الحالية.

نقف هنا عند تقرير أصـدره "مجلس الاسـتخبارات القومي الأمريكي" سـنة 2006، والذي رسم فيه سيناريوهات محتملة لما يمكن أن يحدث في مناطق العالم خلال الـ 15 سنة المقبلة، ورغم أنه صدر قبل عدة سنوات فأنه تضمن عدداً من الاستنتاجات يجب التوقف عندها، حيث توقع أن دول المنطقة " سـتواجه مشـكلات متعددة الجوانب: تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتغيير التركيبة السكانية، لتصبح تركيبة غالبية فئاتها العمرية من الشـباب، وبما أن هذه البلدان تعاني تدهوراً اقتصـادياً مسـتمراً، نتيجة عولمة الاقتصـاد، ولديها أنظمة تعليم متأخرة، فإن أسـواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، لن تتقبل أعدادا كبيرة من العاطلين في هذه البلدان، مما يدفع التركيبة السكانية الشابة الفقيرة غير المدربة، إلى ممارسة الضغط على الحكومات لإيجاد فرص عمل بلا غطاء إنتاجي".

وبناء على ذلك، يسـتنتج " لن تتمكن هذه البلدان في نهاية الأمر من الحفاظ على شبكات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك الدول النفطية "47، وهو ما يجعل موضوع مكافحة البطالة، وإحداث فرص جديدة للعمل بالقدر الكافي ، يشـكل رأس الأولويات، ويجد عدداً من الأجوبة في الإصـلاحات التي يتعين مباشـرتها، مدخلها توفير مناخ مسـاعد ومشـجع للاستثمار داخلياً كان أو وخارجياً، وإصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني، وسوق العمل، وتطوير وتعميم أنظمة الحماية الاجتماعية، ووضع برامج نشطة في إطار سياسات أسواق العمل لدعم إعادة تأهيل العمالة التي تتضـرر بفقدان مناصـب عملها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المتجددة، كما سبق تأكيد ذلك، ووضع إستراتيجيات محكمة لتطوير الاسـتثمار في المجالات الجديدة الواعدة خاصـة في الاقتصـاد الرقمي، والتكيف مع معطى التغير المناخي بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والأزرق، بشراكة بين الحكومات وأصحاب الأعمال.

وأمام مؤشـرات العمل اللائق التي تظل بدورها مقلقة إن لم نقل سـلبية، فإن الأمر يتعلق بشروط وظروف العمل، أو التغطية الاجتماعية، أو المساواة بين الجنسين، أو يتعلق

47 الرؤية الأوروبية لمستقبل العالم العربي في عام 2025 / المركز العربي للبحوث والدراسات

بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية والأجر المناسب والتدريب المستمر، وهى مؤشرات تزداد حدة بسبب استمرار تعايش الاقتصاد المنظم مع الاقتصاد غير المنظم، لدرجة أنه في بعض الحالات يصعب التمييز بينهما في الممارسات، وهو ما يقتضي إلى جانب نهج سياسات محفزة تسمح بالاندماج السلس لمكونات الاقتصاد غير المنظم، تعزيز دور أجهزة تفتيش العمل وتمكينها من الموارد البشرية الضرورية، والأدوات القانونية الحمائية للقيام بأدوارها كاملة.

ففرص العمل في تقلص، ومؤسسات الضمان الاجتماعي تعاني العديد من أشكال القصور، ولا يتجاوز عدد المستفيدين من خدماتها 33 48%، ولا تغطي كل المخاطر التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا وبقية الاتفاقيات ذات الصلة، وأضحت تعاني في عدد من الدول عجزاً في موازناتها، خاصة فرع معاشات التقاعد، دون الحديث عما تعرفه نظم الحماية الاجتماعية من عجز في أداء وظائفها في أغلبية الدول، كما أن نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في تراجع، حيث تضم المنطقة 13 من بين 15 بلدا في العالم تعاني أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة49، وبسبب هذا التدني، نجد أن المنطقة ككل تفقد نحو 27% من الدخل بسبب ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل50.

كما أن حجم الاقتصاد غير المنظم في عدد من الدول واصل زحفه، وأصبح منافسا للاقتصاد المنظم في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية، فهو يستقطب زهاء 67 % من القوى العاملة مقابل مثلا 8.9% بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية51، مما يعوق نفاذ القانون الاجتماعي، ويحرم عشرات الملايين من العمال(ة) أو العاملين لحسابهم الخاص في المشروعات الصغيرة جدا من الضمان الاجتماعي، إلى جانب أنه القطاع الذي يسمح باستمرار تشغيل أكثر من 10 ملايين طفل دون السن القانونية للعمل52، ويحرم كذلك موازنات الدول من عائدات ضريبية مهمة، إضافة لارتباط جزء منه بأنشطة التهريب، مما

---

48 تقديرات البنك الدولي؛
49 البنك الدولي، تقرير "الفجوة بين الجنسين في العالم لعام 2015"؛
50 البنك الدولي، وتقرير التنمية البشرية؛
51 منظمة العمل الدولية؛
52 دون احتساب أعداد الأطفال، الذين يشتغلون دون سن 15 سنة؛

يجعل الضغط الضريبي يتركز فقط على بعض الفئات، ومنهم القطاع الخاص المنظم والعاملون به.

ما هو مؤكد أن العديد من المؤشرات كما سبق التوقف عندها في هذه الدراسة، تبرز عجزا بينياً في وتيرة النمو الاقتصادي والعمل اللائق بدول المنطقة العربية، ومع ذلك يجب تأكيد - أن التجارب أظهرت، أن الشركات العربية التي تتخذ، إلى جانب التزاماتها القانونية مبادرات طوعية للتصرف أخلاقيا، والمساهمة في التنمية المستدامة، عبر تحسين جودة حياة عمالها، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي من خلال دمج هواجسها الاجتماعية، والبيئية طوعيا في عملياتها، وفي تعاملها وتواصلها مع شركائها، أي ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية أصبحت الأكثر تمتعاً إلى جانب استقرار علاقاتها المهنية، بشروط النجاح من خلال انخراط عمالها في تحقيق تطلعاتها وأهدافها، وفتح أسواق جديدة بمنتجات ذات جودة عالية ومنافسة، عكس بقية الشركات.

فالعمل اللائق إضافة لمنافعه الاجتماعية على العمال، يلعب دور أساسياً في رفع إنتاجية العمل، وفي الحفاظ على السلم الاجتماعي له دور فعال ومساعد في النمو الاقتصادي، لأنه يسمح بإرساء المنافسة الشريفة بين المقاولات/الشركات، وتوسيع حجم طبقة متوسطة بقدرة استهلاكية تسهم في توسيع الطلب الداخلي، مما ينعكس إيجابا على النمو، ويحقق ازدهار الشركات الوطنية وأرقام معاملاتها، خاصة إذا ما تمت مواكبته بسياسات وطنية لإرساء أسس الحوكمة الجيدة، منبثقة عن توافق بين الحكومات وأصحاب الأعمال ونقابات العمال، سياسات من بين ما تستهدف:

- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية من خلال تنويع مرتكزات الاقتصاد، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وكثيفة العمالة.

- دعم برامج التدريب المستمر للعمال بما يسهم في رفع الإنتاجية، ومواكبة التطور التكنولوجي، وتسمح بالترقي للعمال في الوظائف، والحفاظ عليها.

- تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع قاعدة العمال المنخرطين، وهو ما سينعكس لا محالة على تحسين ما تقدمه من منافع في المجال الصحي والاجتماعي للعمال المؤمن عليهم، ويسهم في خفض نسب الاشتراكات على الشركات والعمال.

- الحد من الفوارق بين الجنسين في ميدان العمل.

- تحسين أوضاع العمالة المهاجرة، وضمان حقوقها.

فالعمل اللائق من شأنه أن يساعد على حفز الموارد البشرية في إطار دائرة تحسين الإنتاجية، وتنمية الثروة، والمساهمة في أحد جوانب الاقتسام العادل للثروة المنتجة.

فاستمرار قلة فرص العمل اللائقة من شأنه أن يُفضي إلى المزيد من انتشار الفقر، والهشاشة، ومظاهر اليأس والإحباط، والحد من مشاركة المرأة في سوق العمل، وبالتالي تضاؤل العقد الاجتماعي الذي ترتكز عليه مجتمعات اليوم، وللتقدم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتعين تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل لائقة تحفز الاقتصاد، مع التشديد هنا على ألا يضر ذلك بالأجيال القادمة، وأن يحقق التوازن بين الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وهو ما يحفزنا إلى التقدم هنا ببعض الاقتراحات، مستخلصة من توصيات وتجربة منظمة العمل الدولية ومن تقريرها الأخير حول " مستقبل العمل " [53]، ومن توصيات دراسات لمنظمة العمل العربية، وأخرى من مطالب أصحاب الأعمال ونقابات العمال معبر عنها من خلال منظماتهم:

- انشاء لجان أو هياكل مشتركة بين قوى الإنتاج بالدول العربية التي لم تنشأ بها بعد، تكون مهمتها وضع خطط وطنية للعمل اللائق، تسمح بالتخطيط، والبرمجة، والتتبع، مع إنشاء لجنة خاصة بإدارة منظمة العمل العربية، تهتم بالتنسيق وتيسير تبادل التجارب الناجحة بين دول المنطقة، وتقديم الدعم التقني والخبرة في المجال.

53 منظمة العمل الدولية، تقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل؛ تحت عنوان " العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا" موقع المنظمة، الأربعاء 23 يناير 2019؛

- اتخاذ إجراءات، وتدابير، وتوجهات جديدة من طرف الحكومات، ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال ذات طابع الإلزامية لإنعاش العقد الاجتماعي، بعقد جديد للتنمية في كل الجوانب المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل.

- زيادة الاستثمار في السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها أن تدعم رأسمال البشري العربي وتثمنه.

- ضرورة إدماج بعُد العمل اللائق، واحترام مكوناته في الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية، وفي الاتفاقيات التي يتم إبرامها لتوطين فروع الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في مناطق التجارة الحرة؛

- على الحكومات، التوجه إلى إقرار محفزات ضريبية للشركات التي تتبنى سياسات لتنمية العمل اللائق داخلها، وفي محيطها.

6- تحدي الأمن الغذائي:

كشفت أزمة " كوفيد – 19 " والأزمة المترتبة عن الحرب الروسية - الأوكرانية، كم كان الوطن العربي شديد الارتباط في أمنه الغذائي بالاستيراد، وهو وضع جعل دول الوطن العربي مقتنعة بأنه أضحى يشكل تحدياً حقيقياً لها لضمان أمنها الغذائي كلما ارتبكت سلاسل الإنتاج والتوريد، وإذا كان بعض المستجدات في الآونة الأخيرة - كالتغير المناخي والهجمات السيبرانية على سبيل المثال - قد دفع إلى إعادة تعريف الأمن القومي بعيدا عن المفهوم العسكري التقليدي، فإن تحدي الأمن الغذائي أعاد تعريف الأمن القومي ليكون

القدرة على توفير الغذاء الآمن المستدام، (جوهر ذلك الأمن)، التي تتجاوز تهديداته حدود الدول لتطول الوطن العربي.

مؤكد أن أزمة التغير المناخي والآثار المترتبة عنها بالنسبة لدول المنطقة العربية تلقي بظلالها هي الأخرى، حيث شهدت السنوات الأخيرة تدهوراً مناخياً خطيراً عنوانه الأبرز قلة سقوط الامطار ومواسم حادة من الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

وهو ما جعل "منظمة "جرين بيس"، وعلى هامش قمة المناخ كوب 27 بمدينة شرم الشيخ بمصر، تنشر تقريرا صادما تحت عنوان «على شفير الهاوية"، والذي أكد أن هذه المنطقة تشهد احترارا بما يقرب من ضعفي المتوسط العالمي، مما يعرضها للتأثر بشكل كبير بتغير المناخ، الذي يؤدي بالتالي إلى تفاقم مخاطر أمن الغذاء والمياه بها، ووفق التقرير، الذي أعدته "مختبرات جرين بيس للبحوث" في جامعة إكسيتر البريطانية، " فأن درجات الحرارة ترتفع بمعدل متسارع يصل إلى 0.4 % لكل عقد (10 سنوات)، وذلك منذ ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما يعادل ضعف المعدل العالمي"[54].

التقرير الذي ركز على عينة من 6 دول عربية هي المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، الإمارات العربية المتحدة ومصر، قال "إن هذه الدول ستشهد خطرا كبيرا من شح المياه، مما سيؤثر سلبا على الزراعة وصحة الإنسان"، وأنه " بحلول نهاية القرن، من المرجح أن يعاني 80% من المدن المكتظة بالسكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من موجات حر لما لا يقل عن 50% من المواسم الدافئة"، وإنه " في ظل وجود انبعاثات عالية في بعض المناطق بالشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي، يمكن أن تتجاوز درجات الحرارة القصوى خلال موجات الحر الشديدة في المستقبل 56 درجة مئوية "[55].

من المؤكد أن مكافحة التغير المناخي تتطلب تعاون دولياً والتزامات واضحة من الدول الصناعية الملوثة بدرجة أولى، لربح هذا الرهان الذي أضحى يهدد البشرية جمعاء كما يجمع على ذلك كل الخبراء في هذا المجال، وأكدته كل القمم الدولية للمناخ، لكن هذا لا

54 https://www.aljazeera.net

55 نفس المرجع السابق؛

يعفي الدول العربية من المساهمة في هذا المجهود بوضع وتطوير سياسات وطنية في هذا الاتجاه، وتعزيز التعاون الإقليمي بتطوير سلاسل الإنتاج، والإمدادات العربية.

مع التأكيد هنا على التوجه لتفعيل مخرجات الإستراتيجية العربية (إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية)، والذي تضمن إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى "زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية والسكر"، ونص على ضرورة "استنهاض القطاع العام والخاص ورجال الأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة، وحث حكومات الدول على الإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي"[56]، وهو ما أكده " **إعلان نواكشط للأمن الغذائي العربي المستدام** " الذي أطلق " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030"، والبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي" والذي يهدف إلى "زيادة مستويات الإنتاجية، والإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الأساسية بنسبة لا تقل عن 30% خلال السنوات العشر المقبلة"[57].

فبقراءة وتحليل أبعاد تحدي الأمن الغذائي، وما يمكن القيام به، نعتقد أنه متوفر وسبق إقراره، وما يبقى في نظرنا هو الإرادة السياسية لبلورة عناصر هذه الإستراتيجية العربية في إطار من التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والجهوي، واتخاذ خطوات جريئة في مجال تدبير المياه العذبة للشرب، ومياه الري، والمساهمة الفعالة في الجهود المبذولة لمكافحة التغير المناخي كما سبق تأكيد ذلك.

وتجب الإشارة هنا إلى أنه بسبب الطقس المهيمن على الدول العربية، يمكن أن تتحول المنطقة إلى موقع ريادي في انتاج الطاقات المتجددة النظيفة على المستوى الدولي، لتلبي احتياجاتها، وتصدر الفائض الممكن، لما سيكون لذلك من انعكاسات اقتصادية مهمة وكذلك توفير فرص عمل جديدة، وهنا نشير إلى أنه وفق "الوكالة الدولية للطاقة المتجددة"، وفر قطاع الطاقات المتجددة 11.5 مليون فرصة عمل حول العالم برسم سنة 2019، وأن الطاقة الشمسية الكهروضوئية احتلت مركز الصدارة بنحو 3.8 مليون وظيفة، أي ثلث إجمالي عدد الوظائف، مقابل 2.5 مليون وظيفة بقطاع الوقود الحيوي، وأنه مرشح أن

56 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

57 إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يوجد المزيد من فرص العمل مع التحول الجاري لتقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية، يستنتج من التحديات الستة كم هي مترابطة ببعضها، وأن الإصلاح المنشود يتطلب رؤية متكاملة، وهو ما يستدعي وضع منوال جديد للاقتصاد من خلال تبني "عقد اجتماعي جديد للتنمية".

الجزء الثالث: من أجل عقد اجتماعي جديد للتنمية

من الدروس التي وجب استحضارها، وتوقف عندها عدد من الدراسات، خلال أزمات " جائحة كوفيد - 19"، والحرب الروسية – الأوكرانية، وقبلهما الأزمة المالية 2008، وأزمة التغير المناخي التي لم تكشف بعد عن كل تداعياتها، والتي ستكون ممتدة في الزمان بخلاف الأزمات الأخرى، ما لم ينجح المجتمع الدولي في جهود كبح تدهور المناخ، أن هذه الأزمات القوية، والمتعددة الأبعاد، أبرزت بشكل جلي أنواعاً عدة من التحديات المزمنة التي كانت تعانيها اقتصادات دول الوطن العربي، ومن خلالها أسواق العمل، وإن بشكل متفاوت، تحديات ازدادت حدتها مع السنين، وأصبح لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على النماذج القديمة لمعالجتها والتصدي، لها أو تأجيل مواجهتها.

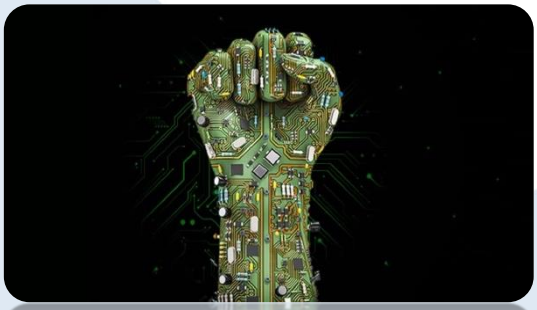

وهو ما يقتضي مراجعة، وتكييف السياسات المعتمدة لتتلاءم مع نموذج إنمائي جديد، يضع العنصر البشري في صلب استراتيجيات التنمية .. نموذج مشجع لقيام مناخ للأعمال شفاف، ومحفز للشركات والمؤسسات الناشئة في المجالات ذات القيمة المضافة، ويسهم في توسيع نطاق الحماية ضد المخاطر الاجتماعية والصحية بتوسعة الشمول ليشمل كل العاملين[58]، نموذج يسمح بإطلاق إصلاح جذري لمنظومة التعليم والتدريب المهني، ومضاعفة الاستثمار في البحث العلمي الموجه لمجالات الابتكار العلمي، خاصة المتعلق منها بالذكاء الاصطناعي، نموذج يركز على الاستثمار في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة على مستوى النمو وإيجاد فرص العمل اللائقة،

[58] أنظر توصيات التقرير الختامي للندوة القومية حول " تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول، القاهرة، 12 - 13 ديسمبر 2021؛

ويحد من رهن دول المنطقة بسلاسل التوريد الدولية فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية المتعلقة بضمان الأمن الغذائي، والصحي للمواطن العربي.

فالتحديات التي أضحت تواجه الحكومات، والقطاع الخاص، والعمال، مع توالي الأزمات الحادة التي عرفها ويعرفها الاقتصاد العالمي، وما شهده وما هو مقبلة عليه أسواق العمل من تحولات سريعة، وانتقالات، أضحت تشكل عند التمعن فيها تحديات مشتركة على أكثر من مستوى، وهو ما يمكن، أن يسهم بشكل أو بآخر في إعطاء ديناميكية جديدة للدول، والمنطقة العربية ككل، مما يمكنها من تقوية وتعزيز أدوات الصمود في وجه الأزمات الدولية الآنية، والمستقبلية ومجابهتها بأقل الخسائر، من خلال "عقد اجتماعي جديد للتنمية "، وهو ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022 بالقول إنه " يتعين عليها تعزيز قدراتها، وبناء هياكل مؤسسية فعالة وجديرة بالثقة تكون قادرة على دعم بلورة عقد اجتماعي جديد، وتمكين المجتمعات من التعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية"[59].

فالخيارات لتسريع وتيرة النمو والتنمية للاستجابة لاحتياجات الإنسان العربي وتطلعاته، أصبحت بدورها صعبة جدًا إن لم نقل ضيقة أمام أغلب دول المنطقة، حتى بالنسبة للدول التي تحقق عائدات مهمة من صادرات الطاقة بها، والتي تشكل المحرك الأساسي لعجلة نموها الاقتصادي، بفعل عدم استقرار أسعار النفط والغاز الطبيعي، وفي الأمد المتوسط تراجع الطلب على الطاقة الأحفورية، مع التوجه العالمي لتطوير الطاقات المتجددة النظيفة لمحاربة التغير المناخي.

فإلى جانب ما يمكن تسميته سرعة عملية " التحول نحو اقتصاد السوق " وما واكب ذلك من إشكاليات في تدبير حوكمة هذه المرحلة، وأثرت بشكل كبير على السياسات الاجتماعية بالدرجة الأولى في الدول التي خضعت لبرامج التقويم الهيكلي، والضعف المسجل في اندماج الأسواق العربية، والأزمات الاقتصادية، والمالية المتتالية التي عرفها العالم، والتحولات التكنولوجية السريعة مع أنتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وعدم قدرة منظومة التعليم، بما فيه التعليم والتدريب التقني والمهني على مواكبة احتياجات سوق

[59] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022؛

العمل ومهنه الجديدة، تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي فرص العمل المتاحة بالمنطقة ككل.

عند وقوفنا على ما هو مطلوب إعماله من إصلاحات نجد أن جزءاً منها، كثيرا ما ووجه في عدد من الدول العربية إما نتيجة سوء فهم، أو تم التخطيط لها من طرف الحكومات بعيدا عن مشاركة أو استشارة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، أو واجهت أغلب الحكومات العربية صعوبات في ضمان التمويل اللازم لها بسبب ضغط ديونها الخارجية من جهة، وضعف الحوكمة في تدبير الموارد المالية التي تم رصدها لها في عدد من الحالات من جهة أخرى، مما أدى إلى ضعف مردوديتها، وتعثرها، إن لم نقل كان مآل بعضها الفشل.

مع هذه التحديات، وتواترها، أصبحنا نسجل قلقاً لدى جزء كبير من أصحاب الأعمال بالوطن العربي، من خلال منظماتهم، وهم يبحثون عن تطوير شركاتهم، وأرباحهم، مما يواجهون من صعوبات في ظل اقتصاد متغير واشتداد المنافسة مع الشركات الدولية الموظفة للتقنيات الحديثة من جهة، والاقتصاد غير المنظم من جهة أخرى، في ظل مناخ للأعمال غير مشجع في عدد من جوانبه بالنسبة لهم، وصعوبات في الولوج للتمويل المناسب، وعلى الأخص الشركات الناشئة، وهو ما يبرر إلى حد ما، أن استثماراتهم بقيت محدودة في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، ودفع جزءاً مهماً منهم لحصر استثماره في قطاعات الربح السريع، مما أسهم في جعل الدول العربية مستوردة لجل احتياجاتها المصنعة والغذائية، وأثقل كاهل ميزانها التجاري، وصولا إلى تهديد أمنها الغذائي كلما وقعت أزمة عالمية في الإمدادات.

كما أنه عند مخاطبة أصحاب الأعمال، تجد شريحة مهمة منهم أصبحت مهتمة بتنمية شروط العمل اللائق لعمالها، ويطرحون في آن واحد إشكاليات من قبيل ضعف إنتاجية العمل مقارنة بدول أخرى مثيلة في العالم، وأن سوق العمل لا توفر لهم احتياجاتهم من الموارد البشرية الضرورية الذين هم في أمس الحاجة إليها، ومقيدة بتشريعات عمل لا تلائم أوضاع وقدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب اتساع منافسة الاقتصاد

غير المنظم في عدد من القطاعات الإنتاجية، وضعف الأسواق الوطنية بفعل محدودية ما يمكن ترويجه من سلع نظرا لحجم الطبقة المتوسطة، وضعف قدرتها الشرائية.

هذا القلق الذي يشعر به أصحاب الأعمال، نجده يخترق النقابات العمالية، ولو من زاوية أخرى، وبتعبيرات أخرى، حيث أصبحت النقابات العمالية ترى نفسها معنية بما هو مطروح من تحديات تواجه أسواق العمل مع توالي الأزمات التي تضرر منها بشكل كبير العمال، وهو تحول نلمسه في رؤيتها لأدوارها.

فجزء واسع منها أصبح يطرح مفهوم النقابة العمالية الشريكة عوضاً عن النقابة - المطلبية التي تلقي بالمسؤولية الكاملة على الحكومات وأصحاب الأعمال، وينادي بالحفاظ على فرص العمل، ورفع إنتاجية الشركات، ويدعون في هذا الصدد إلى ضرورة النهوض بالتدريب المستمر للعمال بالتعاون مع أصحاب الأعمال، والحكومات لمواجهة متطلبات العمل بالتكنولوجيا الحديثة، ويهتمون بمطالب أصحاب الاعمال بتطوير مناخ الأعمال، ويعتبرون أن الاقتصاد غير المنظم بقدر ما يهدد تنافسية الشركات، فإنه يعوق تنمية العمل اللائق، وضمان الشروط الحمائية للعمال، ويدعون إلى توسيع الوعاء الضريبي للوصول إلى نظام ضريبي عادل ومنصف بالنسبة للشركات والعمال، وبالتالي تطرح على أنها معنية بما يعرفه الاقتصاد العالمي، وسوق العمل من تغيرات، ويجب إيجاد أنجع الطرق والآليات لمصاحبتها بالتعاون مع أصحاب الأعمال.

من جانبها أخذت الحكومات تستشعر ما أصبح مطروحاً عليها من تحديات متعددة الأوجه مع توالي الأزمات، والتي من شأنها تهديد أمنها، واستقرار أوضاعها الاجتماعية، مع ضغط ارتفاع مديونيتها الخارجية مقابل تراجع مستوى برامج التعاون الدولي الموجهة للتنمية.

إن عدداً من التحديات، التي ركزنا عليها في هذه الدراسة، نعتقد أن بإمكانها أن تشكل عناصر أرضية للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل حول ما يمكن اعتباره تحديات مشتركة للوصول إلى "عقد اجتماعي جديد للتنمية"، عقد يكون محفزاً لفتح آفاق جديدة بدول الوطن العربي، والمنطقة ككل.

فعالم اليوم، قد أصبح غير رحيم بالدول التي تهتز أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية وليست لديها قدرات تمكنها من مواجهة الأزمات، والدول أصبحت تستمد قوتها اليوم إلى حد بعيد من قوة رأسمالها البشري، وما يتوافر لديها من مناخ أعمال شفاف، منافس ومحفز، ونظم فعالة للتأمين ضد المخاطر الاجتماعية، وبقدرتها على تحقيق التوزيع المنصف لثمار النمو، فمنوال التنمية الجديد، الذي تتعين بلورته، يقتضي تبني سياسات عمومية لإعادة توزيع ثمار النمو، للحد من الفوارق الاجتماعية بالاعتماد على **ثلاث ركائز أساسية:**

- النظام الضريبي: الذي يتوجب توسيع وعائه، وتحسين كفاءة استخلاص الواجبات الضريبية، وألا يبقى ينظر له كنظام جبائي، بل أداة لتحفيز الاستثمارات، ودعم، وتشجيع القطاعات الإنتاجية ذات العمالة الكثيفة والقدرة التنافسية، وأن يكون أداة لإعادة التوزيع وتحقيق العدالة والمساواة.
- الحماية الاجتماعية: والتي يجب اعتبارها ركيزة لبناء رأسمال البشري، وألا تعتبر عبئاً على الدولة أو على أصحاب الأعمال ومن خلالهم القطاع الخاص، بل أداة لتطوير الموارد البشرية صحيا وتعليميا، بما يعزز مشاركتها في رفع الإنتاجية وتحريك الدورة الاقتصادية.
- سياسة الأجور: وهي الركيزة الثالثة للتوزيع، دورها في الحد من التفاوت واللامساواة التي توجدها عدة عوامل مرتبطة باقتصاد السوق، بما يعزز القدرات الاستهلاكية لتحفيز الاقتصاد، والإنتاج، وبالتالي تطوير رأسمال البشري.

فأطراف الإنتاج الثلاثة ستكون مدعوة، وهي تقر بأوجه الخلاف الطبيعية بفعل وظائف كل طرف، إلى تكثيف كل أنواع الحوار والتشاور بما يسمح ببناء توافقات فعالة وجيدة، تمكن من تحويل هذه الأزمات إلى فرص للإصلاح لتقوية نسيجها الاقتصادي، وتعزيز تماسكها الاجتماعي، بما يمكنها من مواجهة الأزمات، حوار يجب وضع أسسه، وأطره التنظيمية، ومتطلبات نجاحه على صعيد كل دولة أفقه "عقد اجتماعي جديد للتنمية" .. عقد بمجموعة واضحة من التدابير الإصلاحية الواجب اتخاذها وفق رؤية واضحة للتنمية تعتمد على دراسات محكمة، بخطط للتنفيذ، وآليات للتقييم، على أن يتوج ذلك بحوارات

بين أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى القومي، تأخذ المبادرة لتنظيمه منظمة العمل العربية، بما يسهم في إعطاء نفس جديد لمختلف أطر التعاون المشترك العربية، ويسمح بالوصول إلى تعبئة الموارد العربية المتاحة، وجعلها في خدمة الدول العربية على قاعدة " **رابح - رابح** ".

فقاعدة رابح - رابح من شأنها تكسير عدد من الحواجز التي ظلت عائقاً في وجه تحقيق التعاون العربي المشترك، فالوطن العربي لا يعيش اليوم بمعزل عما يجري في العالم من تحولات وانتقالات، لكي يكون فاعلاً فيها، فإن يتطلب التوجه إليه ليس فقط كسوق لترويج منتجات الاقتصاد العالمي، بل كطرف منتج ومستفيد من ثمار الاقتصاد العالمي.

على سبيل الختم

ما خلصنا إليه في هذه الدراسة، وتم تأكيده في مختلف فقراتها، أن أطراف الإنتاج الثلاثة عليهم مسؤوليات في المواجهة المشتركة للأزمات الآنية والمستقبلية، فعالم اليوم أصبح لا يخرج من أزمة إلا ويستقبل أخرى، أزمات ميزتها قدرتها على الانتشار، والتأثير على كل اقتصادات الدول وبشكل كبير على الدول النامية، كما أن الاقتصاد العالمي دخل في زمن المتغيرات المتسارعة، وأصبح مرهوناً بـ:

- **التوازنات الجيو - إستراتيجية بين القوى العظمى، وما ينشأ عن ذلك من صراعات عسكرية و اقتصادية، بتداعيات حادة على المنطقة العربية؛**
- **ما تنذر به المؤشرات المتعلقة بأزمة التغير المناخي على العالم، والمنطقة العربية على وجه الخصوص؛**
- **التحولات المتسارعة التي دخلها الاقتصاد العالمي مع الثورة الرقمية، والذكاء الصناعي،**

ومع التحديات المزمنة التي تعانيها دول الوطن العربي المتمثلة في عدد من التحديات على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، فإن أطراف الإنتاج الثلاثة عليهم بذل جهود في إطار من الحوار الاجتماعي الفعال، لتحصين الاقتصادات الوطنية، ومنحها عوامل الصمود، لأن أي ارتباك أو تأخر في الانخراط وبحيوية لتحويل ما تم تأكيده من تحديات في هذه الدراسة، بإعمال عدد من الإصلاحات، وترجمتها إلى إجراءات وتدابير عملية وبالسرعة المطلوبة، ستكون له عواقب وخيمة على الدول العربية، والمنطقة ككل، وبالتالي سيكون من غير المسموح لأي أحد من أطراف الإنتاج التخلف عن المساهمة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، لأن عالم اليوم لن يكون عالم الغد، والفرص التي ما زالت متاحة اليوم لن تعمر طويلا.

فالعالم، وهو يدخل عصر الثورة الصناعية الرابعة، عالم لا أحد يمكنه التكهن فيه بما سيجرى تطويره من ابتكارات وحلول تكنولوجية .. عالم أصبح يتحكم فيه بشكل أساسي مما ستتمتع به الدول من قدرات مواردها البشرية على الابتكار في عالم المعرفة، إنه عصر لا

يمكن مواكبته دون استثمار قوي في تأهيل رأسمال البشري العربي، من خلال منحه مقومات المعرفة، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية الملائمة، والمشجعة والمحفزة، التي تجعل منه فاعلا ومتفاعلا مع ما يجري من حوله.

وهنا نعتقد مؤكدين أن الحوار الاجتماعي الثلاثي يبقى الأداة القادرة على مواجهة الأزمات العالمية من جهة، وتوفير أسس المناعة لمواجهتها، حوار يجب أن يرتكز على دراسات موثوقة، وبنظم حوكمة تمكن أطرافه من التفاعل السريع مع ما يجب اتخاذه من قرارات وإجراءات على درب الإصلاح .. حوار يضع المصالح المشتركة، ولنقل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حوار يسمو فوق المصالح الضيقة لهذا الطرف أو ذاك.

فإصلاح قوانين العمل، ووضع حوكمة جديدة لسوق العمل، وتوفير مناخ، مناسب، ومشجع للقطاع الخاص، ودعم الانتقال العادل بالاقتصاد غير المنظم إلى القطاع المنظم، والاستثمار في رأسمال البشري من خلال تطوير التعليم، والتدريب المهني، وضمان جودته، وتشجيع البحث العلمي، وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية والاستثمار فيها لتمكين كل مواطن عربي من منافعها، قضايا أصبحت أمرا مستعجلا،

مؤكد أن لكل إصلاح ثمنه، مما سيطرح تحدي توفير الموارد المالية الضرورية لإعمال هذه الإصلاحات، خاصة في ظرفية صعبة تمر بها جل الدول العربية بسبب ثقل مديونياتها الخارجية، وهو ما يتطلب منها ابتكار الحلول الجيدة، بنهج حوكمة جديدة في تدبير مواردها المتاحة، وإصلاح نظمها الضريبية، كما أن التعاون العربي المشترك في عدد من المجالات يمكن أن يكون رافدا لدعم هذه الإصلاحات للتصدي لعدد من التحديات العربية المشتركة من منطق " رابح – رابح " كما أكدنا ذلك، وهو ما يتطلب من الدول العربية تجاوز حالة الارتباك السياسي الذي تعيشه وفض عدد من النزاعات التي تخترق الوطن العربي، بالتركيز على التحديات المشتركة التي تواجهها،

فالأرضية موجودة، متمثلة في عدد من الاتفاقيات، ومنها "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"[60]، ومع الأزمات التي عاشها الوطن العربي ويعيشها، برزت الحاجة الملحة للمضي في تفعيل مقتضياتها، وتطويرها،

60 الاتفاقيات التجارية - الهيئة العامة للتجارة الخارجية

فتحدي توفير الأمن الغذائي مثلا أصبح يسائل كل الدول العربية، وفرص تطوير الاستثمارات في عدد من سلاسل الإنتاج، والإمدادات العربية - من شأنه أن يكون محفزا للاستثمار العربي في المجال الزراعي، ووضع محفزات في إقامة مراكز بحوث متخصصة مشتركة للبحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي بما يسهم في الحد من هجرة الأدمغة للعمل خارج الوطن العربي، ويمكن أن يشكل أرضية مهمة للعمل المشترك، أضف إلى ذلك ما يتيحه قطاع الطاقات المتجددة من إمكانات هائلة للاستثمار،

ولنختم بالمقولة التي ظلت مأثورة **"نعم نستطيع"**[61]، وتعكس ما أردنا أن تكون عليه هذه الدراسة، منبهة لعمق التحديات والمشاكل التي تواجه أسواق العمل بالدول العربية، والتي تضعف كفاءتها، وجاهزيتها لمواجهة الأزمات العالمية، الطارئ منها والمزمن، ورقة محفزة، وبثقة في المستقبل، ليتحول مصطلح «تحديات" و "مشاكل" الذي استعملناه كثيرا إلى فرص لمباشرة الإصلاحات المطلوبة، تتمسك بها الحكومات، وأصحاب الأعمال ونقابات العمال من خلال حوار اجتماعي فعال للوصول إلى "عقد اجتماعي جديد للتنمية"

61 شعار أول حملة انتخابية للرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، والذي أسهم في فوزه؛

أهم المراجع المعتمدة

لإنجاز هذه الدراسة، عمدنا على الاطلاع على عدد من الوثائق والدراسات الورقية والإلكترونية، الإلكترونية منها تمت زيارتها خلال الفترة ما بين 1 نونبر و24 نونبر 2022.

- موقع منظمة العمل العربية
- موقع جامعة الدول العربية
- موقع منظمة العمل الدولية
- موقع صندوق النقد العربي
- البوابة العربية للتنمية
- موقع منظمة الأمم المتحدة
- موقع البنك الدولي
- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- الندوة القومية حول تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول، القاهرة، 12 – 13 ديسمبر 2021
- مستقبل العمل - منظمة العمل الدولية
- "التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية" تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة "منظمة العمل العربية؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022؛
- معهد ماكينزي، "مهن تنقرض، ومهن تظهر: ماذا يعني مستقبل التشغيل بالنسبة للكفايات والمهن والأجور" نشر أواخر سنة 2018 على موقع المعهد على شبكة الانترنيت؛
- يوهانيس هوغيفين وغالديز لوبيز أسيفيدو، "آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛ مجموعة البنك الدولي؛

- آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي
- فريد بلحاج؛ ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جريدة مدونات البنك الدولي-2022؛
- الذكاء الاصطناعي في «أميركا القادمة» بقلم توماس فريدمان،
- "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"
- الرؤية الأوروبية لمستقبل العالم العربي في عام 2025 / المركز العربي للبحوث والدراسات
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري؛ تقرير تحت عنوان "الاقتصاد الرقمي"؛ جريدة الشرق الأوسط؛ السبت - 29 شهر ربيع الثاني 1443 هـ - 04 ديسمبر 2021 م رقم العدد 15712
- أحمد أبو الغيط؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ مقالة رأي؛ جريدة الشرق الأوسط عشر ملاحظات على هامش الأزمات العربية الثلاثاء - 21 جمادى الأولى 1439 هـ - 06 فبراير 2018 م رقم العدد 14315؛
- جمال اغماني؛ دراسة حول " أبرز تحولات الهيكلة الاقتصادية وأثرها على حقوق العمال بالمنطقة العربية خلال العشرية 2006-2016"؛ منشورات منظمة فريديك إيبرت، الاتحاد العربي للنقابات، مكتب العمل الدولي؛
- جمال اغماني؛ دراسة: الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية...الواقع والمأمول، منظمة العمل العربية؛
- الأشكال لا نمطية والجديدة للتشغيل بالمغرب؛ دراسة لوزارة الشغل والإدماج المهني بالمغرب؛ 2020؛
- Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond",Global Agenda, World Economic Forum,

7 ميدان المساحة - الدقي
ص.ب: 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511

إصدارات
منظمة العمل العربية
2023

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 0 2) 374 84 902
alo@alolabor.org
www.alolabor.org